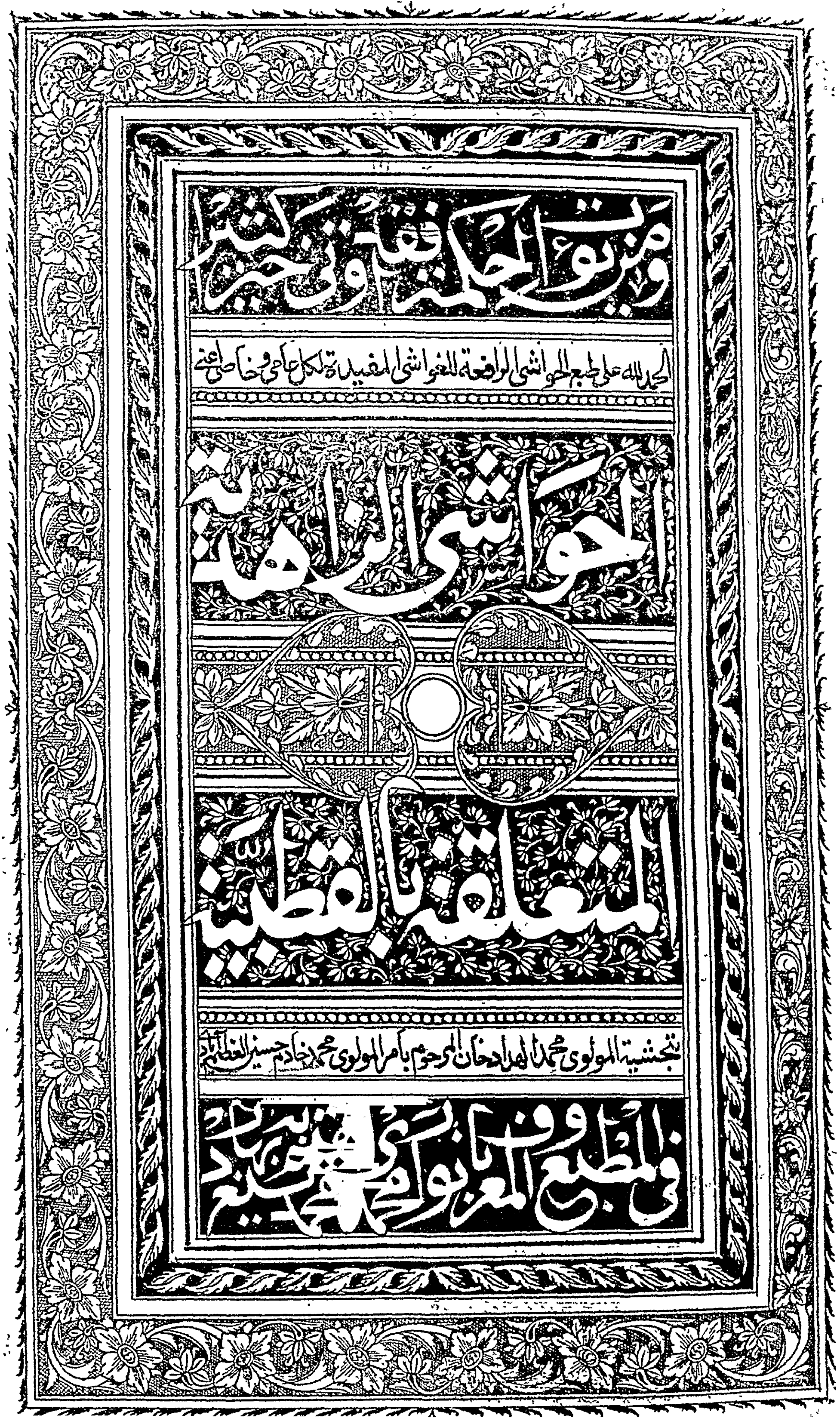

ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
الحمد لله على طبع الحواشي الواضحة للغواشي المفيدة لكل عامي وخاصي أعني
الحواشي الزاهدية
المتعلقة بالقطبية
بتحشية المولوي محمد اله داد خان المرحوم بأمر المولوي محمد خادم حسين العظيم آبادي
في المطبع المعروف بأنوار محمدي ببلدة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم شانه
العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض للتصور والتصديق
والصلوة والسلام على من كان صوادق التصديقات
بطبائعها متوجهة الى حضرته الاقدس وحقائق التصورات
بانفسها مائلة الى جنابه المقدس فروحه المعلى مركز
المعقولات تصوراتها وتصديقاتها ونفسه العليا منبع
العقليات نظرياتها وفطرياتها وعلى اله الابرار واصحابه

هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما حررتها لبعض الأصحاب متوكلا على ملهم الصدق والصواب

الأخيار عظماء مانس القدس ورؤساء مجالس الأنس

هداة مراسم العلم واليقين حماة معالم الملة والدين

أما بعد فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي محمد زاهد

بن محمد أسلم الهروي صانهما الله عن شر كل غبي وغوي المكان

مبحث التصور والتصديق من نفائس المطالب العلمية

ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي ألفها

الحبر العلامة والبحر الفهامة المؤيد بتائيد السماوي

قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف والمطلب

المنيف مشتملة على امهاته ومحوية على مهماته

فاردت شرح اسرارها وخفياتها وكشف استارها

ومخبياتها قاصدا لاتباع المذهب الصحيح وان خالف المشهور

واخذا بالحق الصريح وان لم يساعده الجمهور

فها انا اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الخير والجود

اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

قوله المتجدد

قوله اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الخ اقول

كأن المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد

تحقق الموصوف وهو ليس الا العلم الحصولي والعلم

اي العالم ١٢

الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة

العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده

ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحصولي

اي في قول المص الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور ١٢

لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث لان العلم الحادث

اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة

مع ان قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور وقع

هذا دليل لفظي على عدم صحة ارادة الحادث من المتجدد ١٢

صفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه

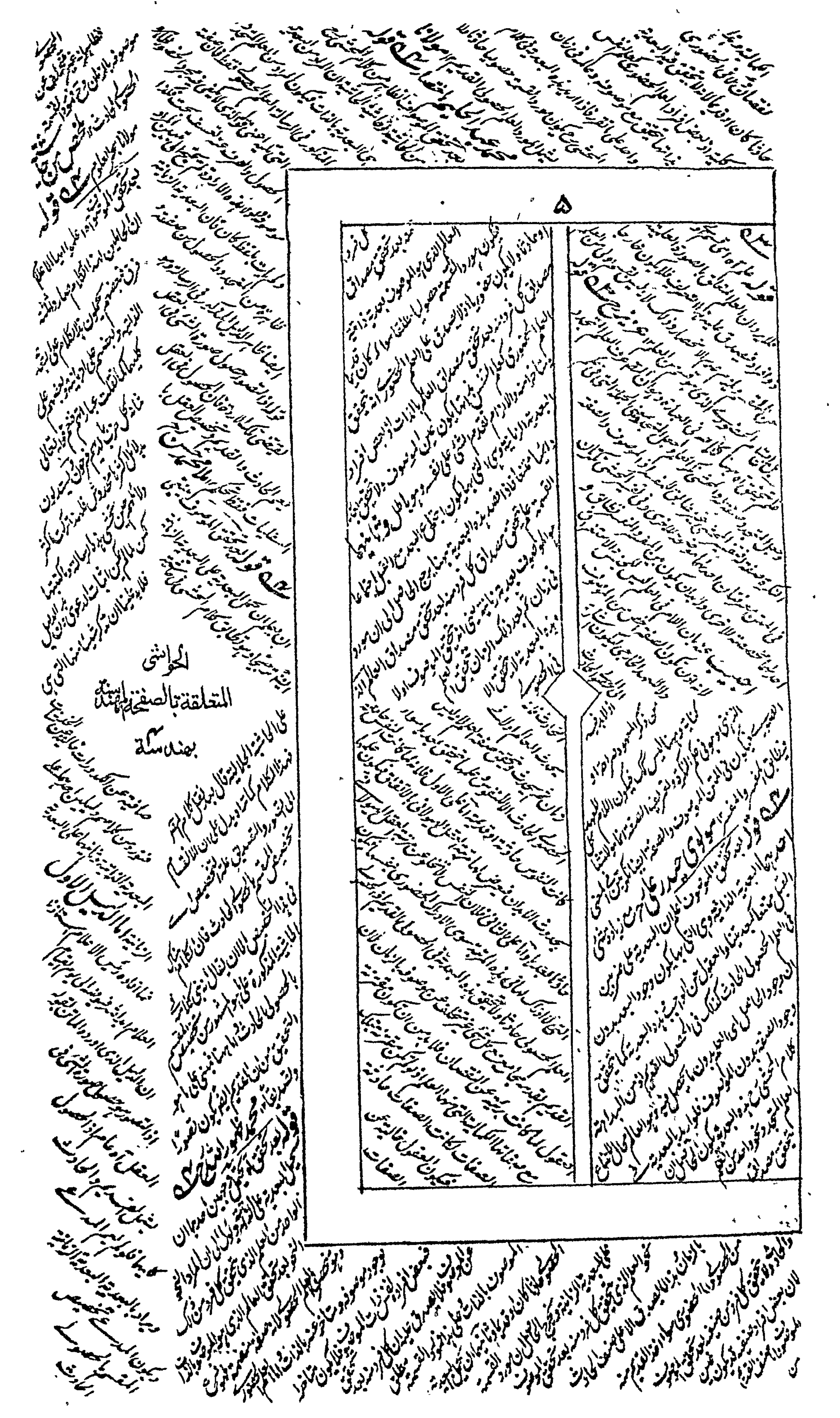
اي في علم المعاني ١٢

ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها

كما ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها مخصصة لها ١٢ منه

العلم الحصولي الذي هو مقسم التصور والتصديق

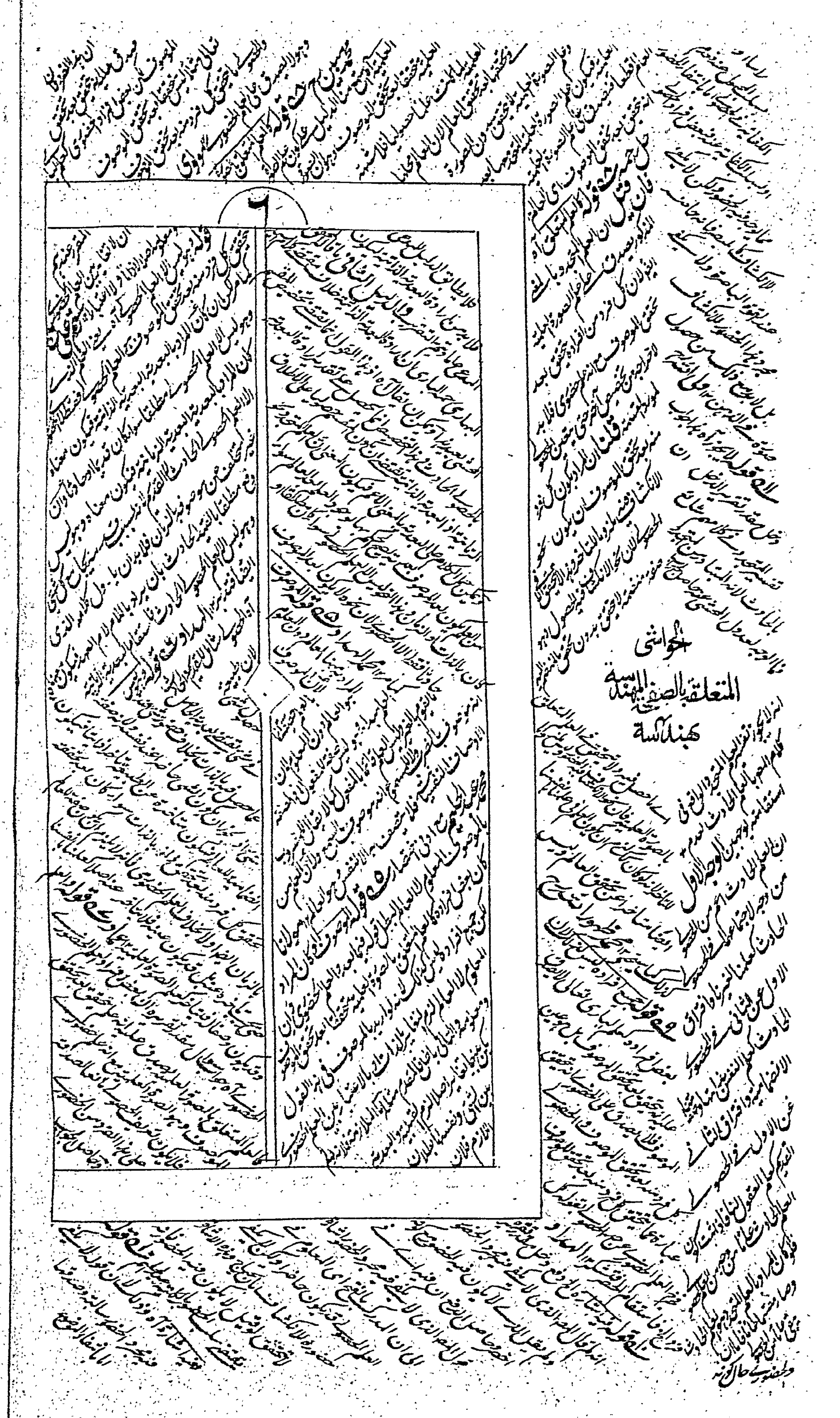
ويمكن ان يقال آه فالمقصود في هذا القول ان مقسم التصور والتصديق هو الحصولي فقط قديما كان او حادثا ١٢ رفيع الدين رح



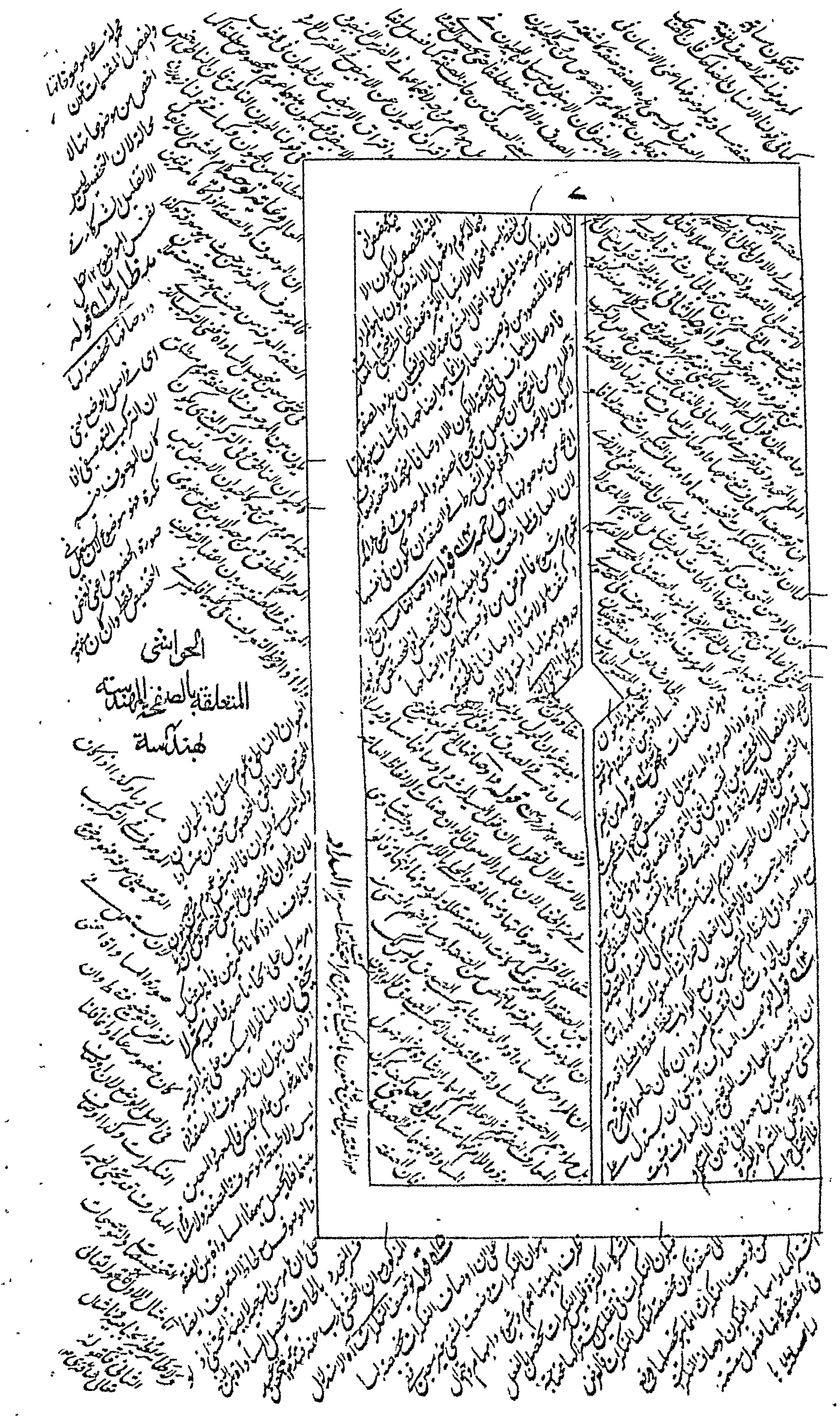
الحواشي

المتعلقة بالصفحة الخامسة

بهذه سكة



الحواشي المتعلقة بالصفة المهندسية


الحواشي
المتعلقة بالصمدية

قد يكون حاضرا كالمبصر في الابصار مثلا علم حضوري

كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام ان العلم

الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون هو

قوله لاكتساب التصورية والتصديقية واختصاصها او

هو العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين

الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيرازي

في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

قوله لا يخفى ان حضور المبصر وغيره من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة

التي هي المدرك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي

لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحاسة

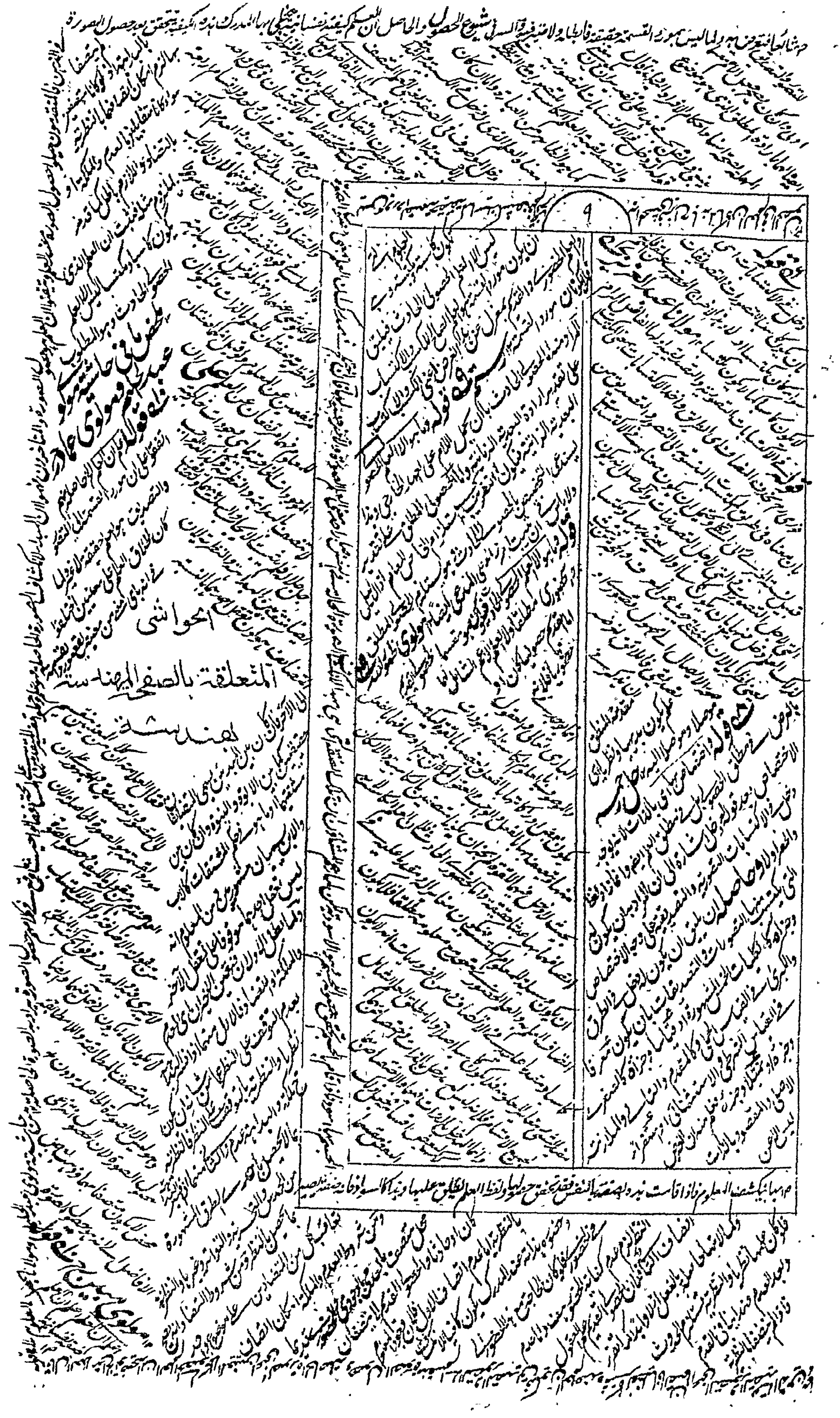
او بالنسبة الى المدرك ولا يلزم من تعميم الحضور ههنا تعميمه في الغائب

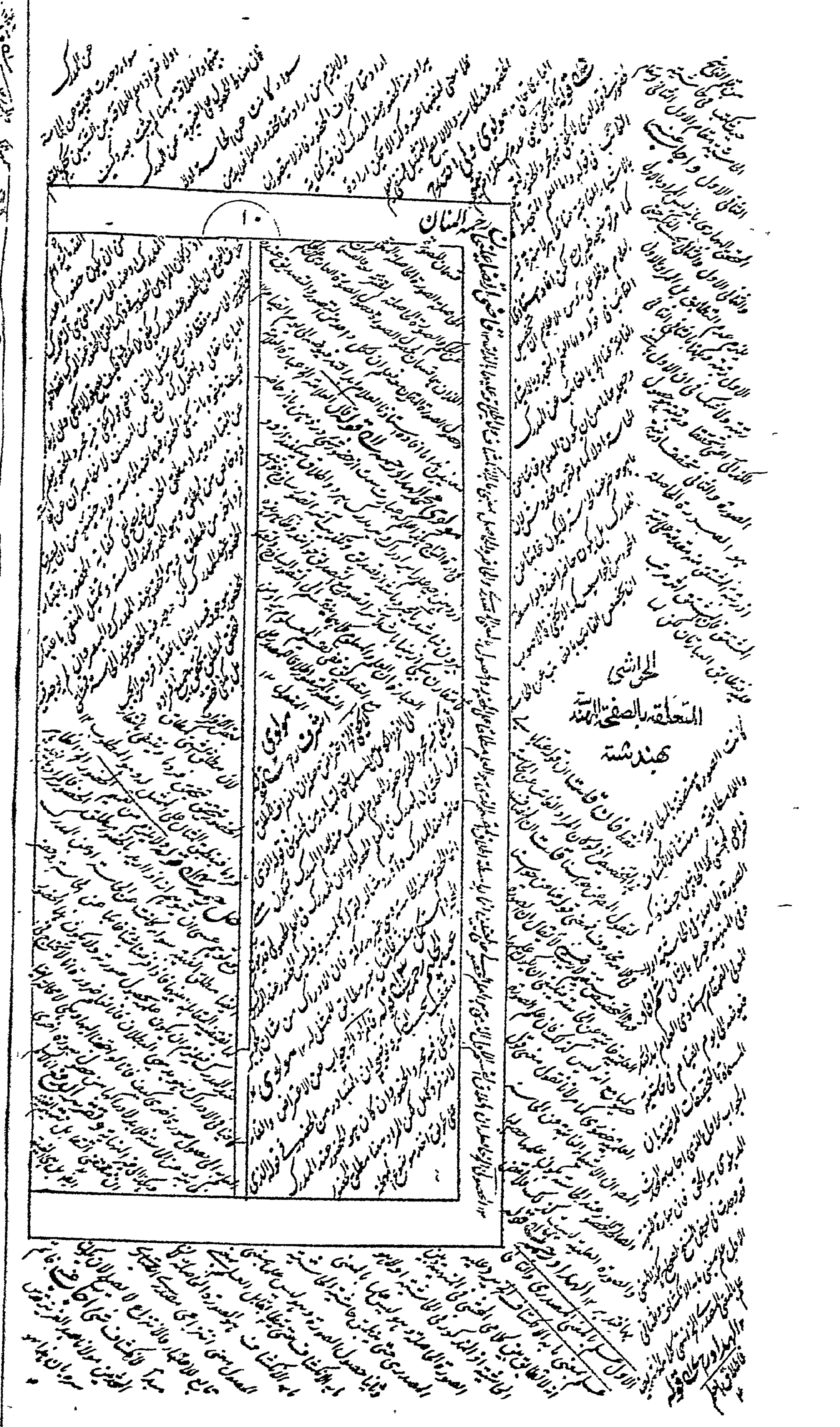
في قوله بعد ذلك واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا يخفى منه

المعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق العلم

الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم مطلقا على المعنى المصدري وما به الانكشاف

قوله الدليل على ان القسم هو العلم الحصولي





الحواشي
المتعلقة بالصفحة
هبندشة

والجمهور على ان مورد القسمة هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب

الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور و

التصديق اتحاد نوعي وهو خلاف التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى لان حصول الصورة

ليس الا الوجود الذهني والوجود حقيقة واحدة وافراده افراد نوعي كما

تقرر في موضعه ثم بعضهم خص مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان

تخصيص المورد بالعلم الحصولي على هذا التقدير ايضا لازم

لا يخفى على المتأمل ان خصوصية الوجود وكذا سائر المعاني المصدرية

انما هي بالتوصيف والاضافة بان يعتبر التقييد داخلا والقيد خارجا

سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او الكلي كالوجود الخارجي فبين

الوجود الخارجي والذهني اتحاد نوعي وكذا بين كل فرد من احد الوجودين

والفرد الآخر من الوجود الآخر لا يقال لكل من الوجودين لوازم لا يتحقق هي

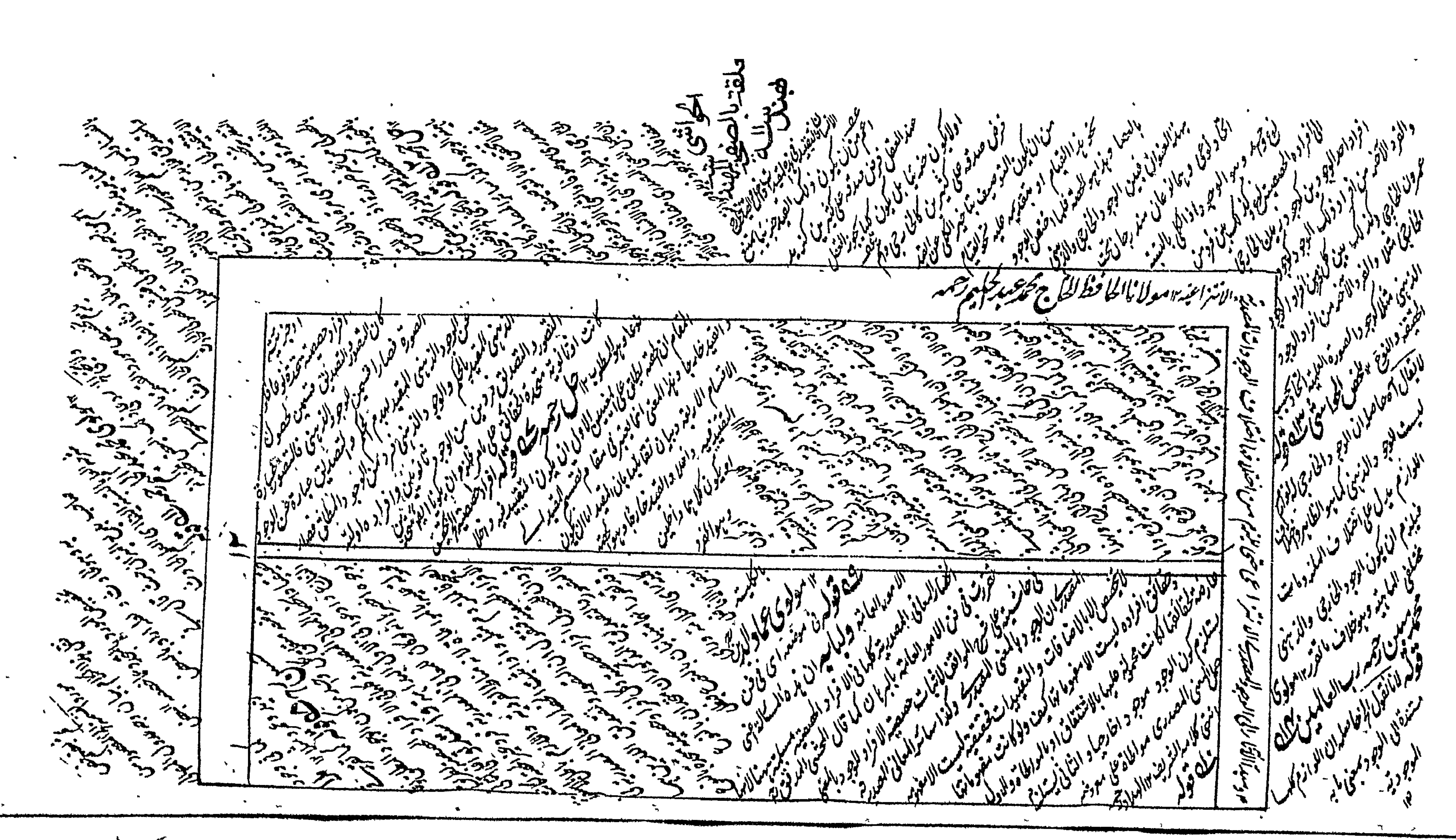
في الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول تلك اللوازم

مستندة الى الوجود بمعنى الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي منه ١٢

عند البعض

تخصيص مورد القسمة

بالعلم الحادث



الاشتراعنه ۱۲ مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحلیم رحمه

الحواشی ملقب بالصفحه الهندیه

اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير

ضرورة قوله كعلم الباري تعالى ولا يخفى عليك ان العلم في العلم الحصولي

نفس المعلوم فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حصوليا عدم علمه تعالى

قبل وجود المعلوم واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه والتحقيق ان

للعلم ثلثة معان الاول المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند

الذات المدركة اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث

في الممكنات واما الثالث فهو في العلم الحضوري عين المعلوم

هذه الاستحالة واردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب الماضي

كما هو مذهب المحققين القائلين بحدوث العالم وغير واردة على تقدير قدمه

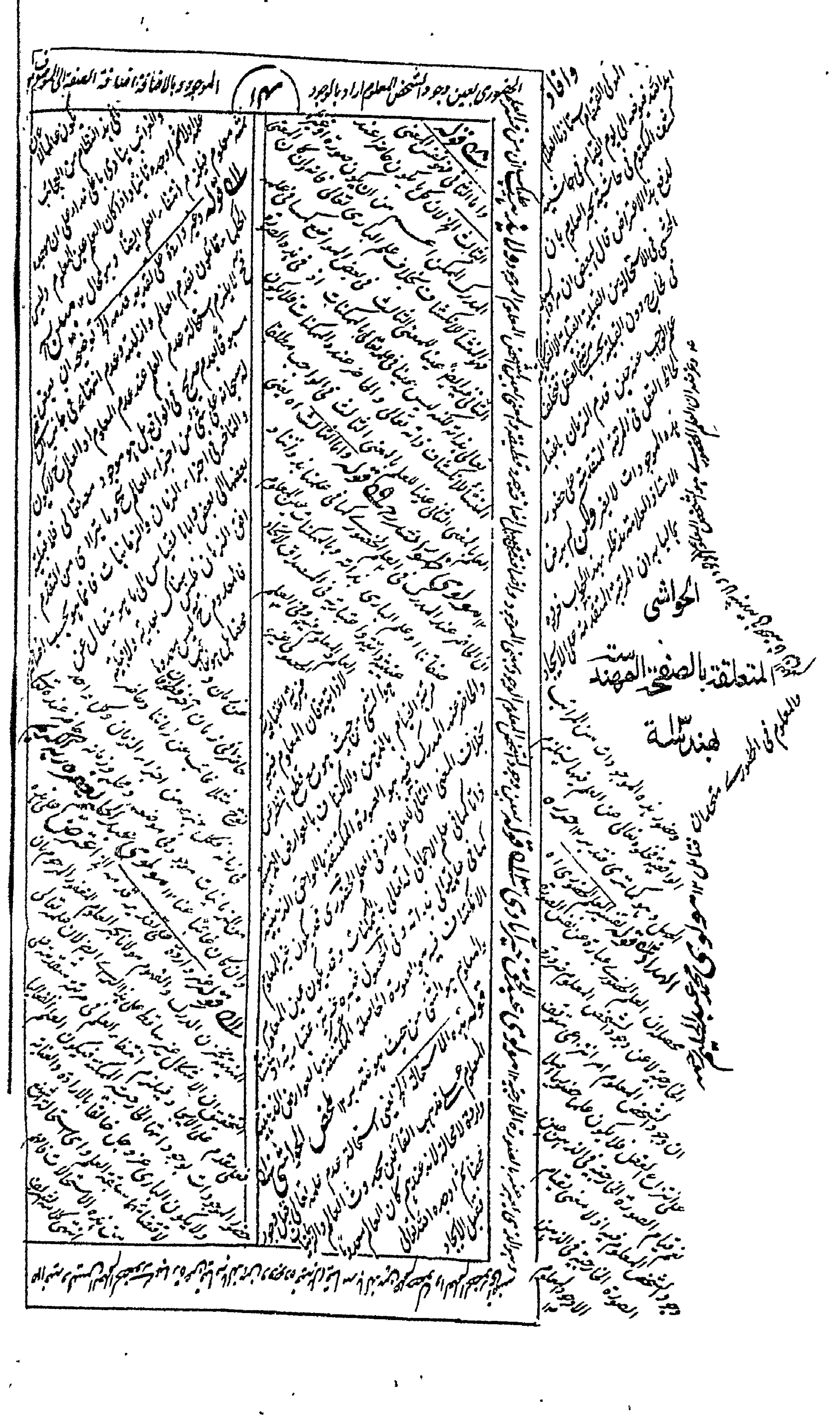
وعدم انتهائه في ذلك الجانب كما هو مذهب القائلين بقدم العالم

اذ المعدوم الزماني عندهم غائب في زمان وحاضر في زمان آخر وليس معدوما

مضافا الى جزء من الزمان فكل واحد من الزمانيات موجود في موضعه في زمانه وحاضر عنده

تعالى وان كان غائبا عنا منه تفسير العلم الحضوري بعين وجود الشيء المعلوم فاسد لان العلم

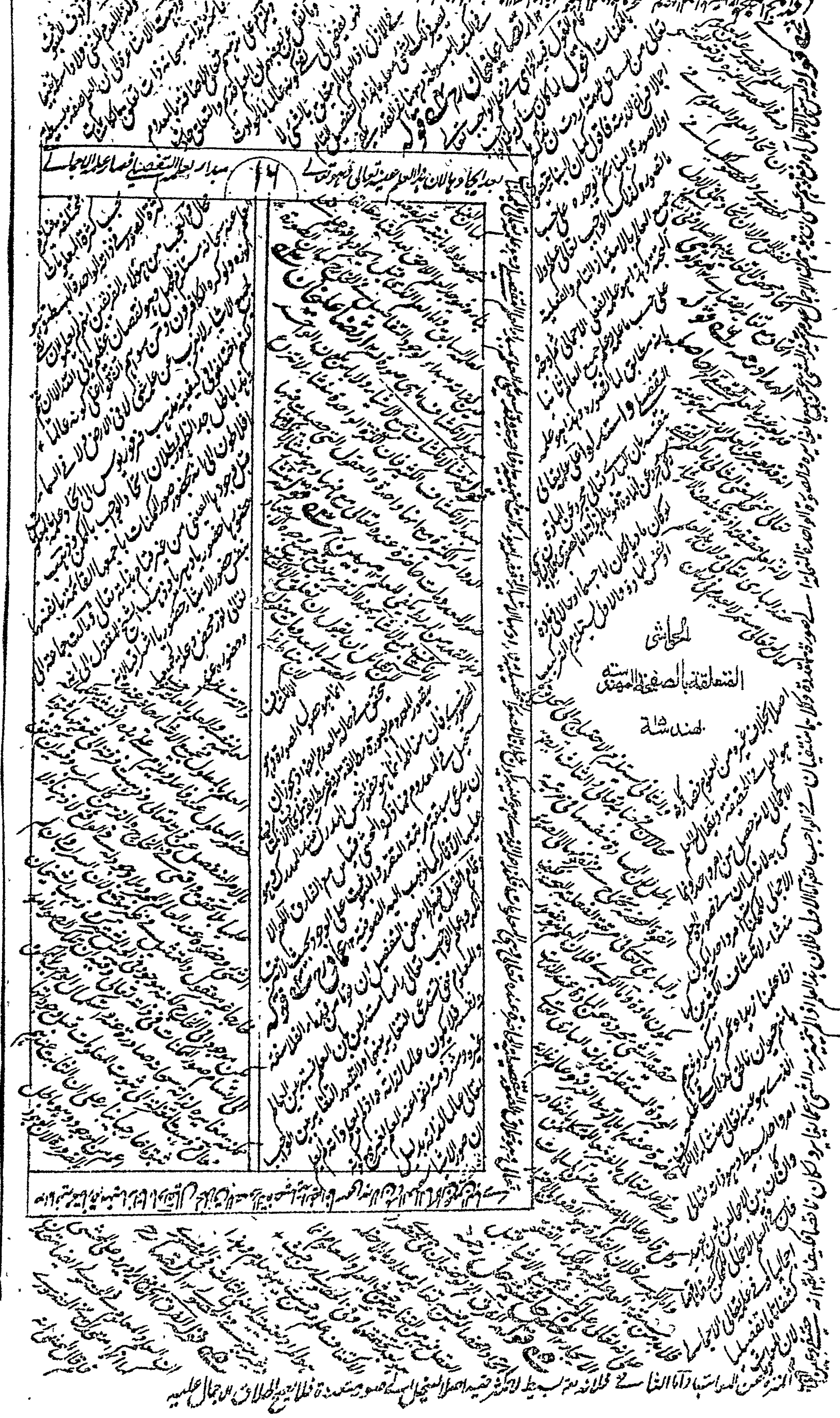
الحضوري ليس عين وجود الشيء المعلوم بل هو عين الصورة الحاضرة وهي قد تتباين في وجود الشيء المعلوم



وفي العلم الحصولي غيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو فيه هو المعنى الثاني وهو
مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية
منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك المدرك موجودا او
معدوما فكذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء
معلوم له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في الكلام لا يسعه المقام

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في العلم الحصولي ان في الاول اتحادا محضا وفي الثاني
اتحادا مع تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية ١٢ منه وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي الخلاق
للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في الحد والمحدود اي كون الصورة الواحدة محللة الى صور متعددة ولا ما يقال
في غير ذلك اي عدم تميز الشيء عند العقل عن جميع ما يغايره بل معناه ههنا هو مثل ان يكون بينك وبين طرفك مناظرة فاذا تكلم
بكلام طويل خطر ببالك جوابه ثم تفصل شيئا بعد شيء الى هذا اشار الشيخ الفاضل قدس سره في الفصوص حيث قال علمه
بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه كثرة بعد ذاته وتحيط الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في وحدة فلا يرد في هذا المقام انه يلزم
على ما ذكر تركب الواجب واتحاده بالممكنات ونقصان علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتأمل فانه يحتاج الى تجويد تام للذهن ١٢ منه

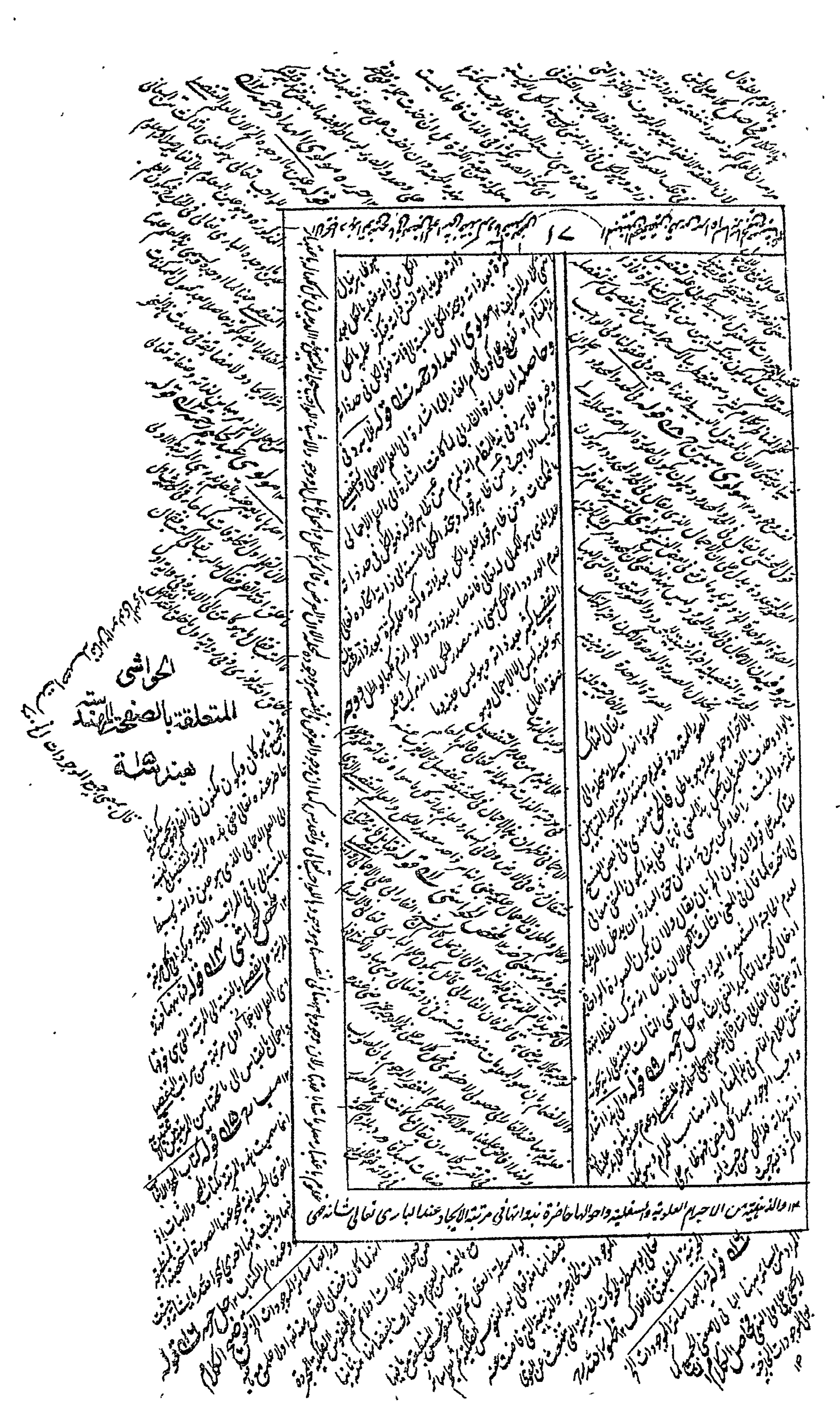
اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه عين ما وجد في الخارج وله مراتب اربع احدها ما يعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشريعة وبالعقل
الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم حاضر عنده تعالى مع ما يكون فيه وثانيها ما يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ وبالنفس الكلي
عند الصوفية وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو
والاثبات في الشريعة وهو القوى الجسمانية التي ينتقش فيها صور الجزئيات المادية والقوة المنطبعة في الاجسام العلوية فهذه القوى
مع ما فيها من النقوش المنطبعة حاضرة عنده تعالى ورابعها سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده تعالى ١٢ منه



الحواشي

المتعلقة بالصفحة المهندسة

هندسة



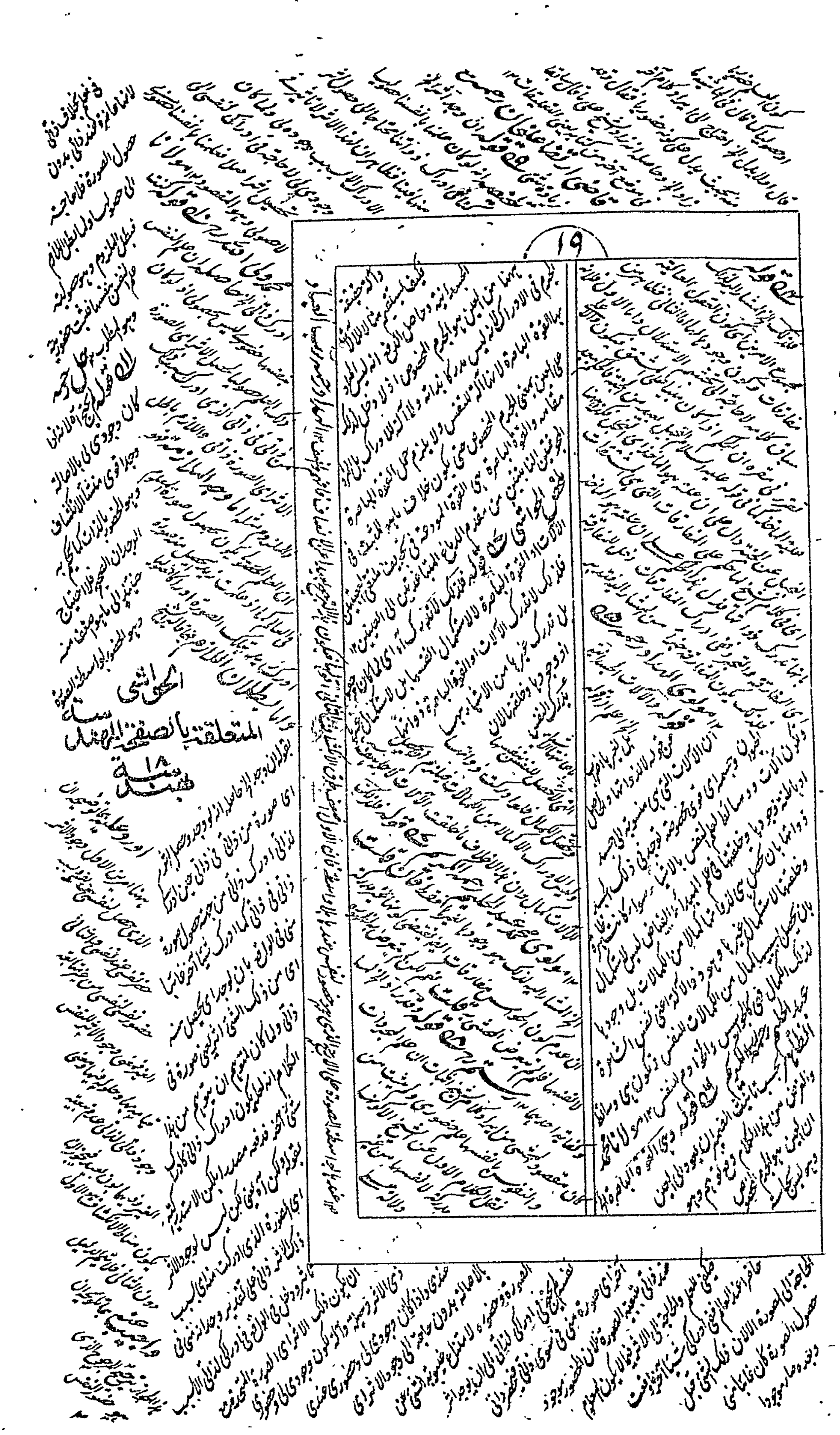
الحواشي المتعلقة بالصفحة ...

١٢ والذي بهية من الاجرام العلوية والسفلية واحوالها حاضرة بنحو انها في مرتبة الايجاد عند البارى تعالى شانه هى

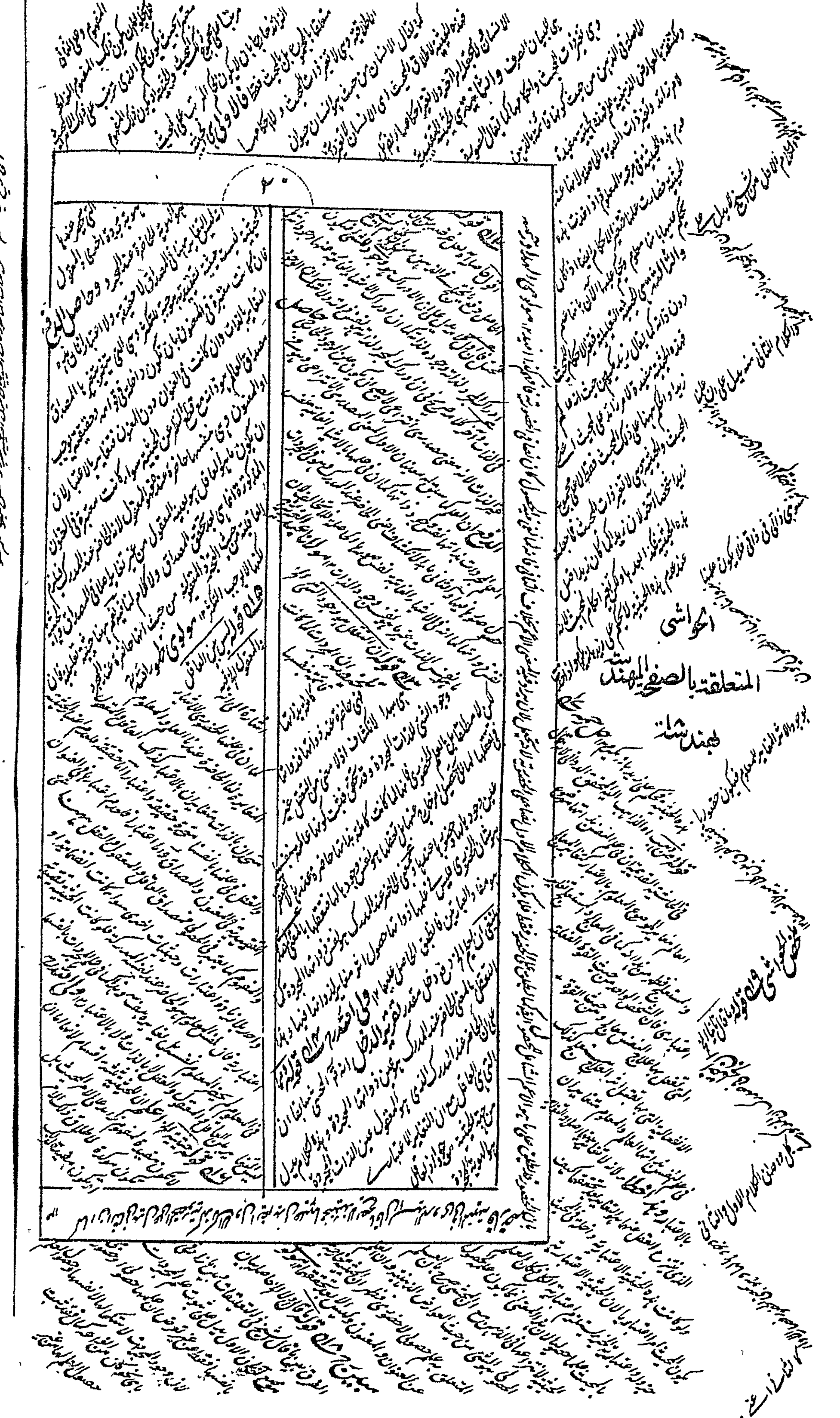
وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا ولا لم ينحصر العلم في التصور والتصديق
اذ التصور حصول صورة الشي في العقل

قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا اه قال الشيخ في التعليقات في بيان
ذلك الاشياء اما ان يكون وجودها لها او وجودها لغيرها فالمفارقات وجودها لها
فلذلك تدرك ذواتها والنفس وجودها لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والالات
الجسدانية وجودها لا لذواتها كالعين مثلا بل لغيرها وهي القوة الباصرة فلذلك لا تدرك ذاتها
وليس كذلك النفس وقد زاد حمينيه في موضع اخر وقال ان وجدت اثرا من ذاتي في ذاتي كنت ادركت ذاتي كما
ادركت شيئا اخر بان اجد منه اثرا في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر الذاتي مدخل في تاثيري في ادراكي لذاتي
الا بسبب وجوده لي واذا كان وجودي لي لم احتج في ادراكي الذاتي الى ان يوجد اثر اخر في
سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشي وحصوله للذات المجردة فالمجردات
لما كان وجودها لانفسها يكون تعقلها ايضا بذواتها فتعقلها بالمعنى المصدري
هو عين وجودها وتعقلها بالمعنى الحاصل عند المدرك هو عين ذواتها المجردة ثم
ينبغي ان يعلم ان ليس بين العاقل والمعقول تغاير لا حقيقة ولا اعتبارا اذ ليس
حيثية تقييدية موجبة للتكثر ومن ذهب الى ذلك فقد اخطأ كيف ولذات المتغ
مع الحيثية امر اعتباري يعتبره العقل
واما قال ولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير تعرض لكونه حصوليا او حضوريا فان ابقاه لك على علمنا بانفسنا علم حضوري

مثال
للعلم الحضوري



الحواشي المتعلقة بالصفحة المهملة ١٨



الحواشي

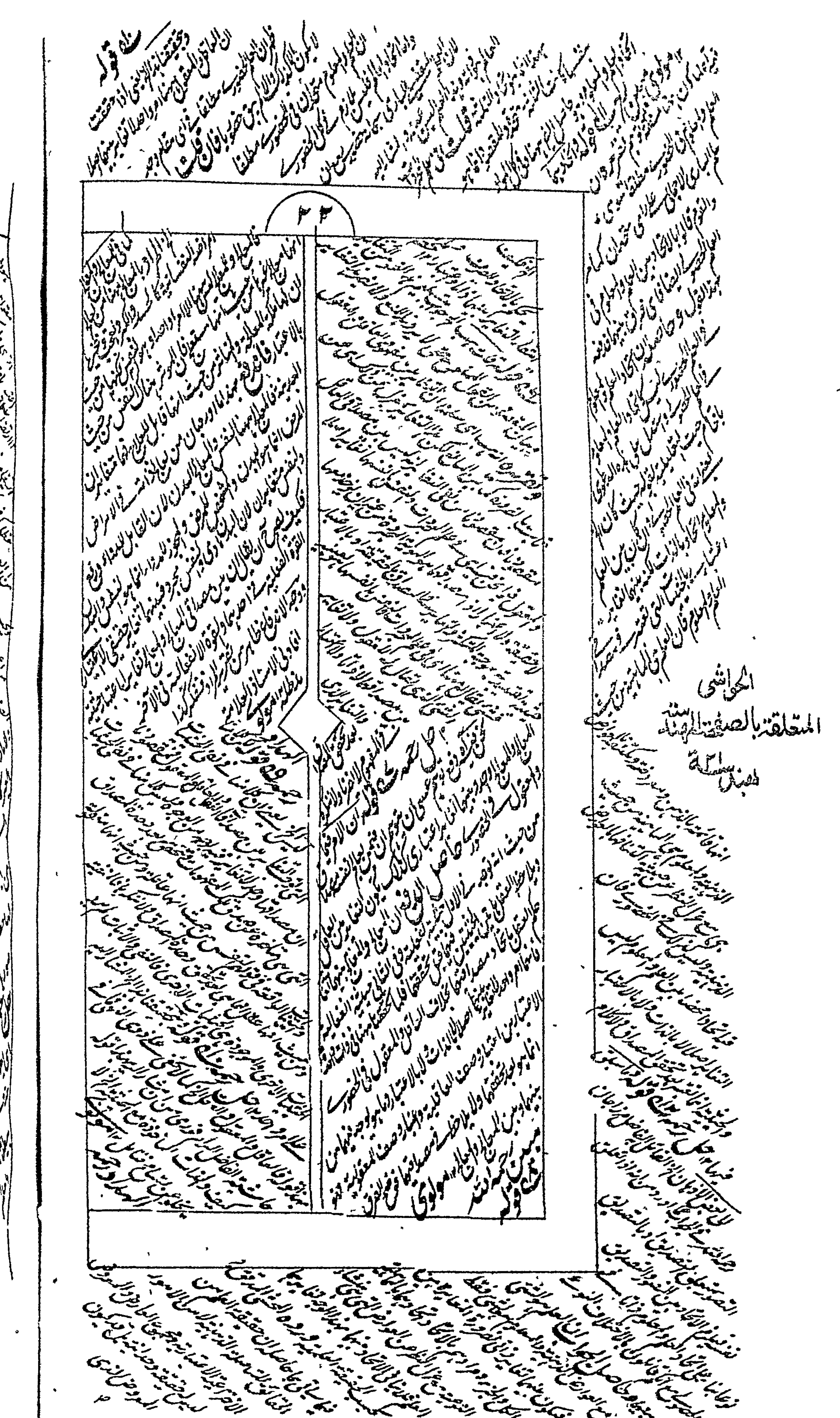
المتعلقة بالصفحة المهندسة

والعلم المتعلق بها علم حضوري فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

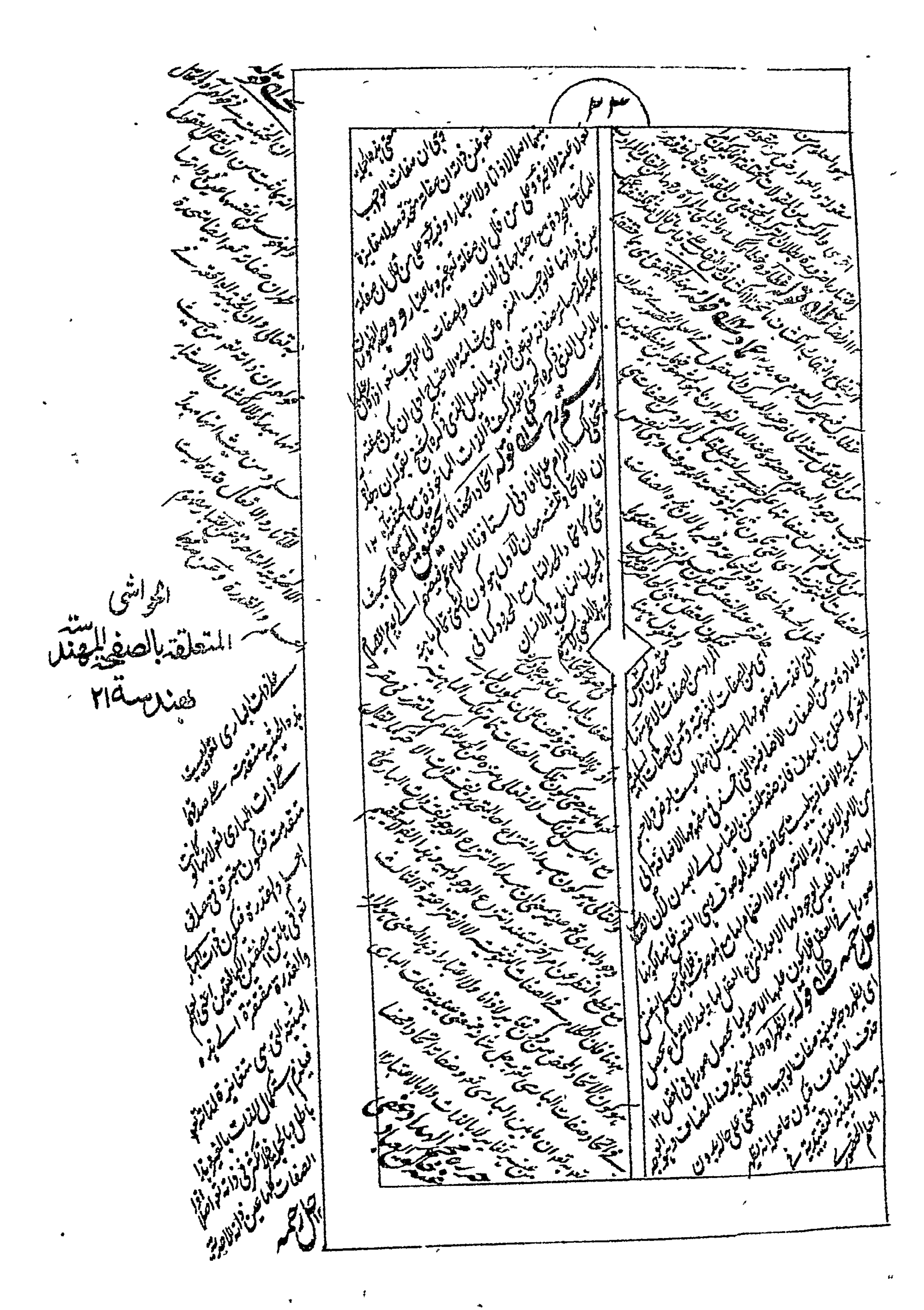
توضيحه ان الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم
بتلك الذات المجردة علما حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن باعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل
هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما
بالضرورة ولو بوجه ما قلت هب ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك المقصود ان مصداق العاقل والمعقول
فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يؤخذ معها حيثية تقييدية موجبة للتكثر اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول
والامر فيما نحن فيه ليس كما في المعالج والمعالج حيث يؤخذ في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول
والعقل بمعنى الحاضر عند الذات المجردة ههنا امر واحد وليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث
انها عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن كلامنا ليس في ذلك وفي تحقيقنا
هذا ظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا واتحادهما ليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه الماهية
من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية وما سبق الى بعض الاذهان ان العلم في
الحصولي مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما سينكشف لك عن غطائه ان شاء الله تعالى وبهذا
التحقيق ظهر ان ما اشتهر عندهم ان علم النفس بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون
الاعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية وظهر ايضا ان عينية صفات الواجب تعالى معناها هنالك الاتحاد محضا والحيثية في علمه
تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الآثار قدرة هي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة
لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك العلام ١٢

قاضي ارتضا علي خان رحمه

قوله فان قلت



الحواشي
المتعلقة بالصفحة ٢٣

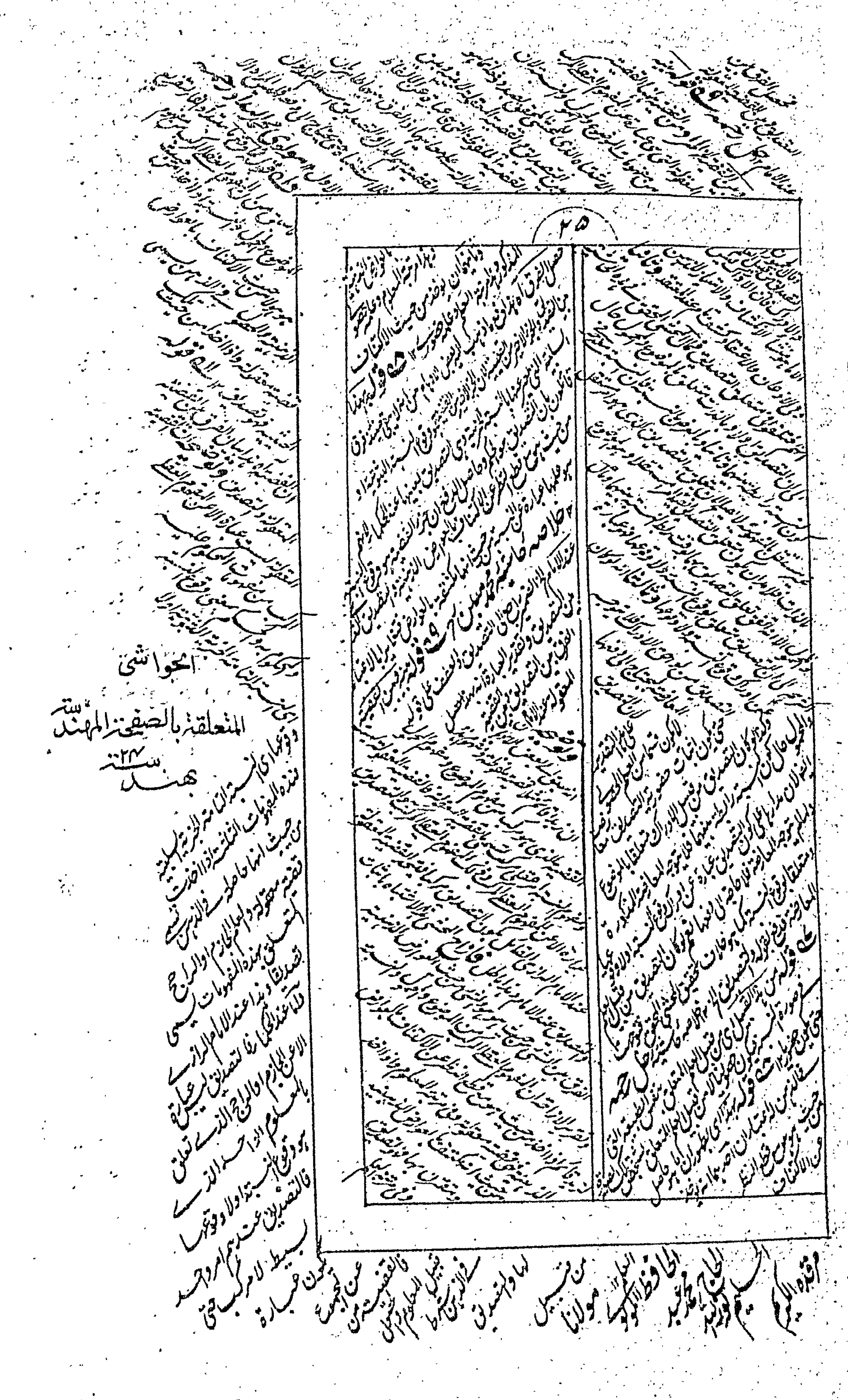


٢٣
الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهندسة
٢١

قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك
وقوع النسبة ولا شك ان وقوع النسبة من الصور
الذهنية لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور
الذهنية علم حضوري والا لزم اجتماع المثلين بل الامثال
لانا نقول العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث انها
صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم حضوري
واما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية
فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما ومتعلقا
بالنسبة من هذا القبيل فهذا اصل الفرق بين التصديق و
بين الجزء الاخير من القضية عند الاوائل وبينه وبين القضية عند
الامام وما وقع في الحواشي الشريفية على شرح الشمسية ان القضية
المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع
النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن
تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل

تتمة

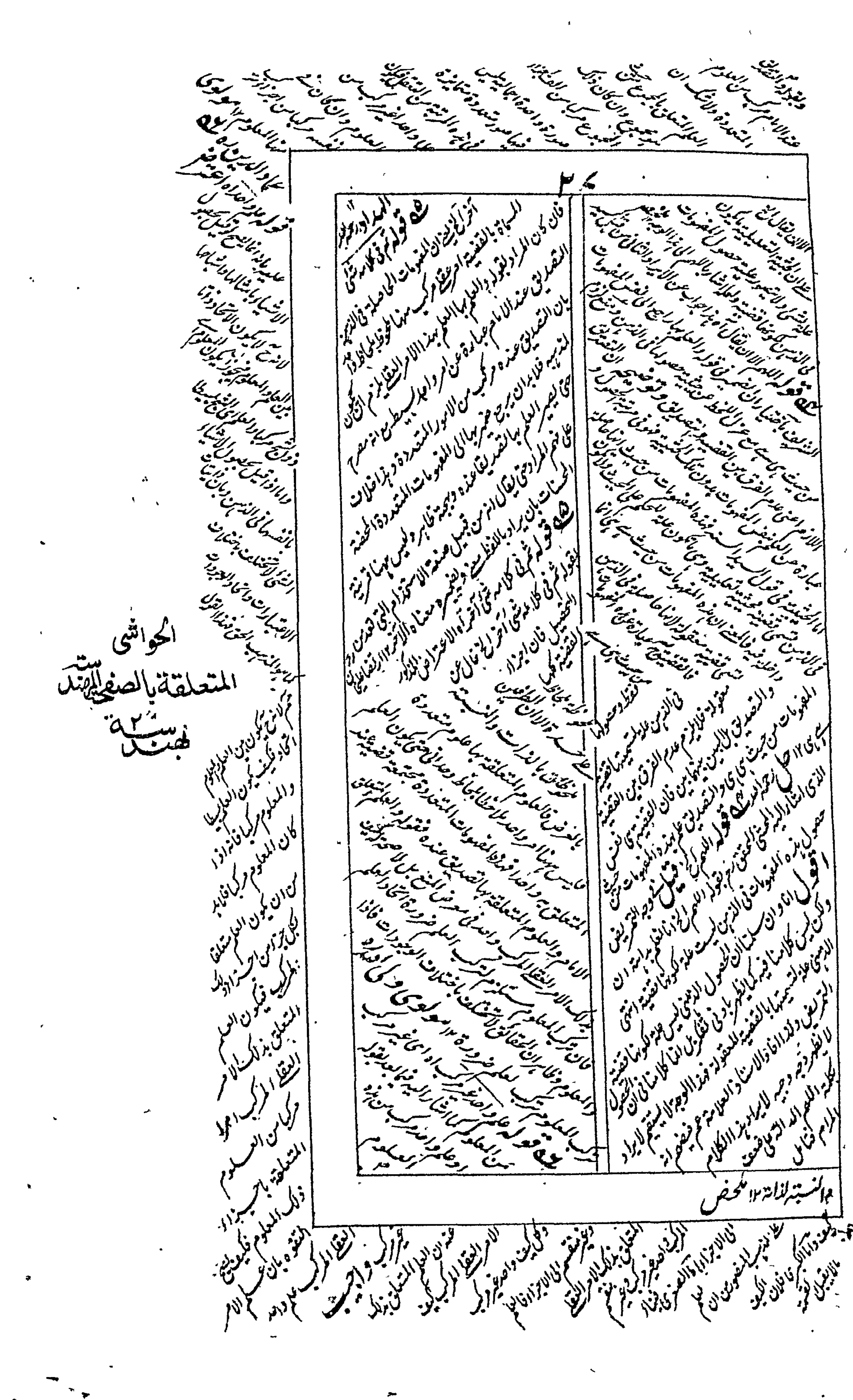
الدليل على كون المقسم علما حصوليا



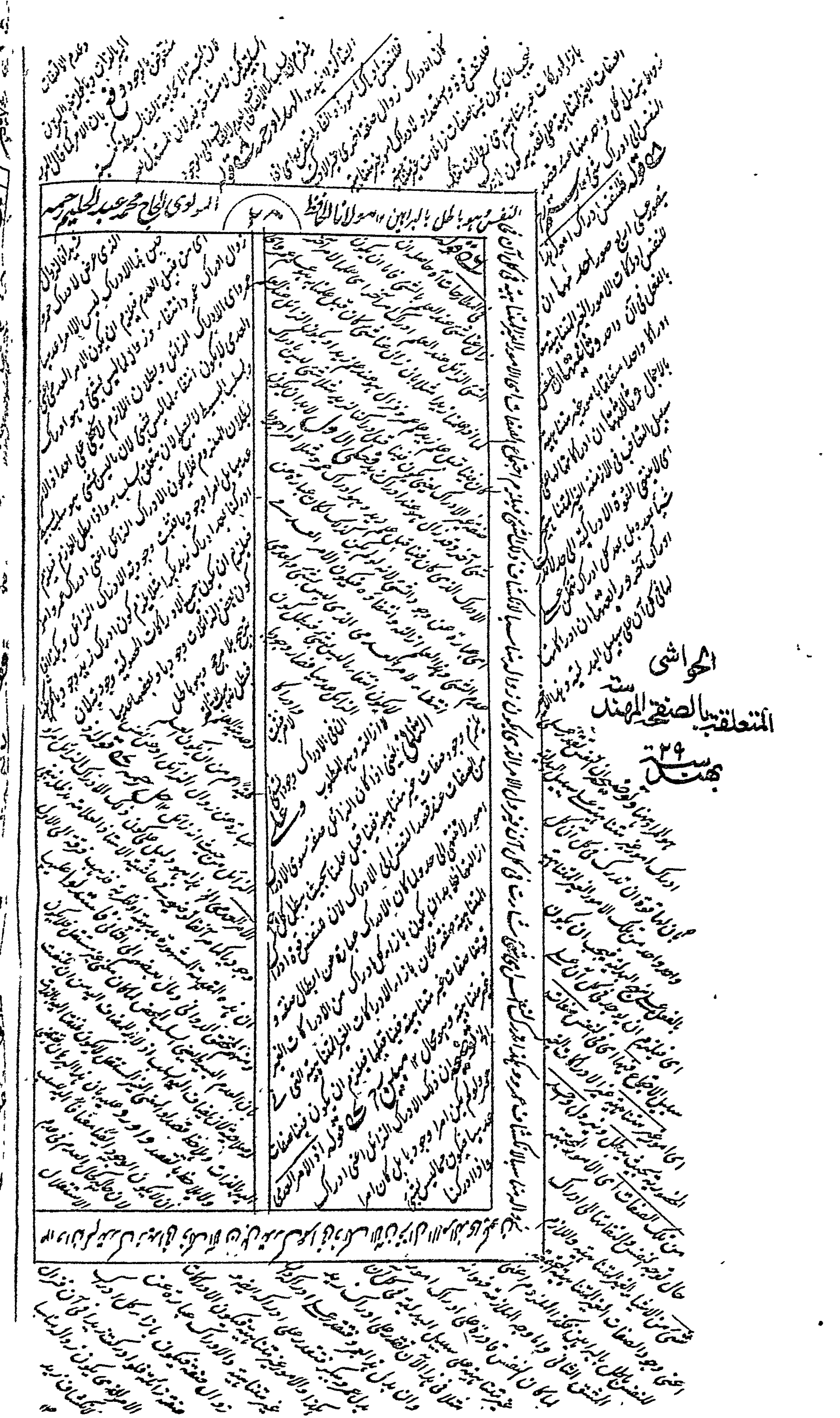
فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة
او لا وقوعها ليس كما ينبغي فتأمل

وذلك لما عرفت من ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة
في الذهن ليست بقضية بل علمها بها مع انه ان اراد ان العلم
بتلك المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تصديق فلا
ليس كذلك لان العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق
علم حصولي وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق
فعلى تفسيره القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق
اللهم الا ان يقال المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية
دون التقييدية ثم في كلامه شيء آخر هو ان المراد بالمفهومات
في قوله فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى
قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها يسمى تصديقا
نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي
المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات من حيث
انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم
والتصديق عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط

الايراد على السيد الشريف بعدم تفرقته بين التصديق والجزء الاخير من القضية



الحواشي المتعلقة بالصفحة المذكورة



الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة ٢٩

والعلم الحضوري لا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال اذ لا بد من امر فالزائل عند العلم هو الغير الزائل عند العلم بذلك

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة اه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي عنه محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

قوله ان زال امره في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراك ام اخر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امر او وجوديا اذ لا امر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا تنتهي الى حد

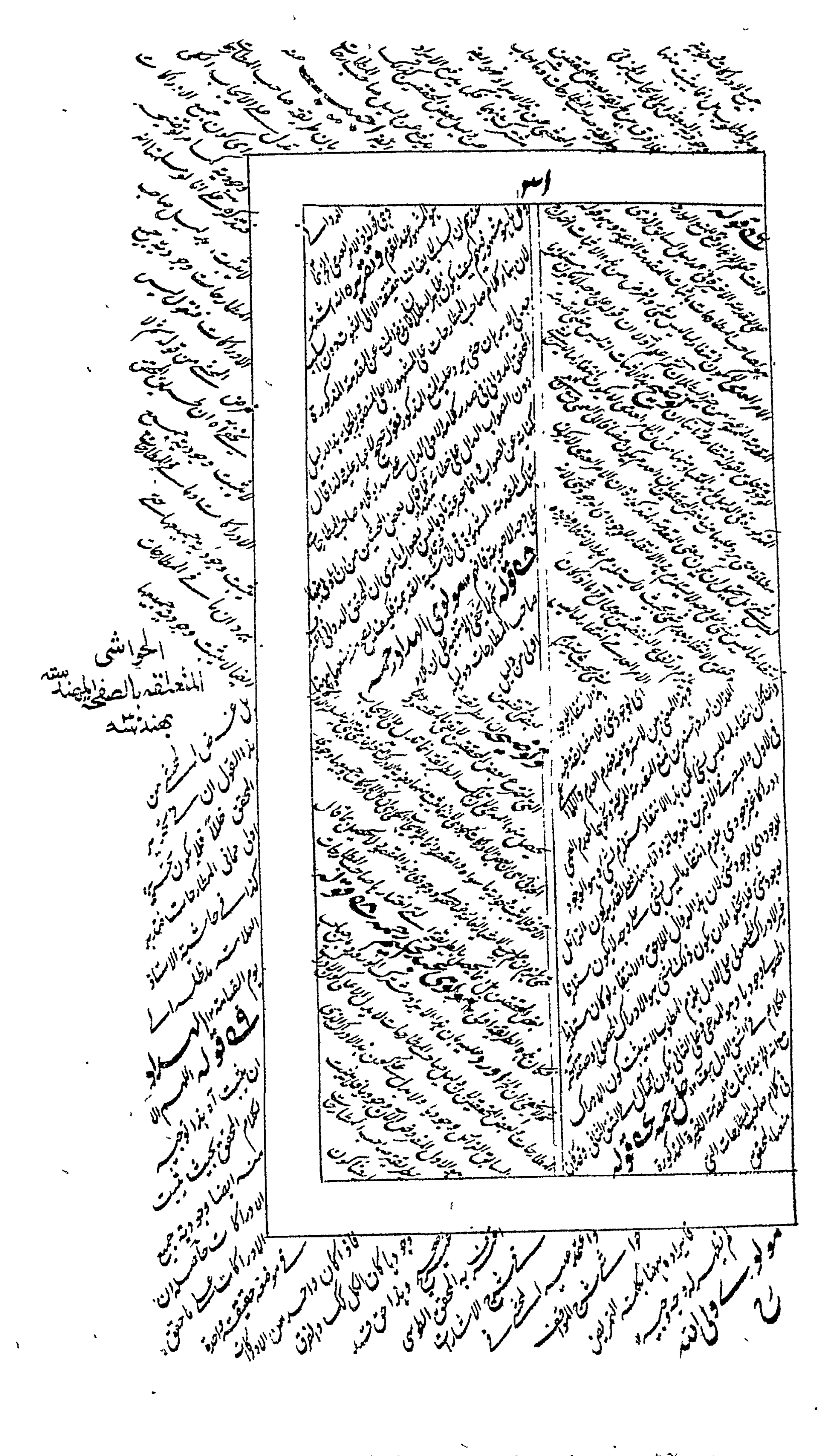
وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري في معلومه هو التغاير المتاخر عن صدقهما على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ١٢ منه

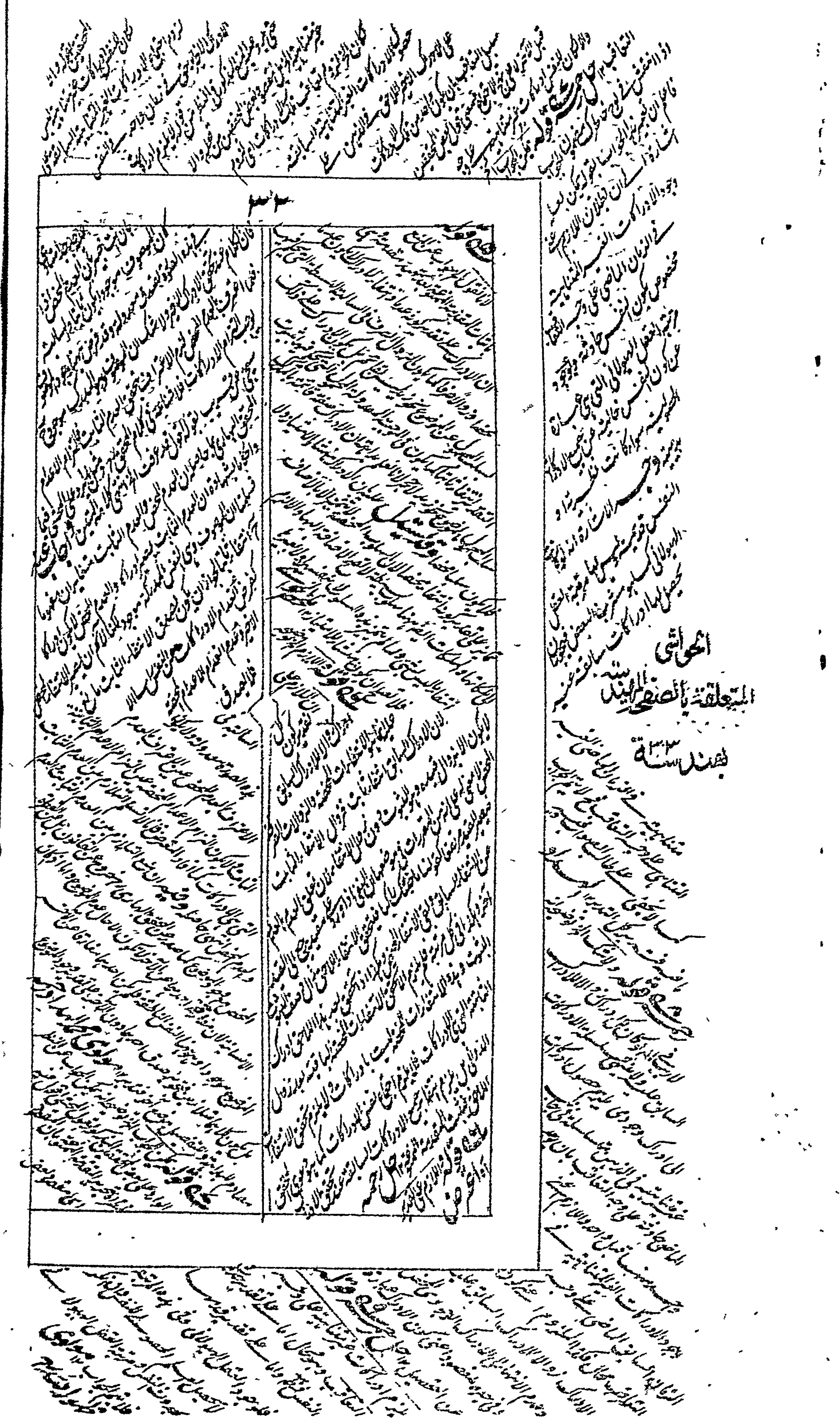
في حالة العلم حصول شيء لا زوال شيء

فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية فيبطل واحد منها عند قصد النفس
الى ادراك شيء اخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال
فتنتهي الى ادراك وجودي والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية يكون
كل منها انتفاء ادراك اخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار منه ١٢
قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق محتمل ظاهر
البطلان على ان في هذا الطرد فانه لا يخفى دقتها وانت تعلم ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق
تحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما
لوجود وذلك بين لا سترة فيه فعدم العدم واللاعمى ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس بشيء
لكنه مستلزم لشيء مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك
ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اختارها لا تفي بالمقصود لانها تدل على الايجاب
الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم
ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية ١٢ منه رحمه الله

في حالة العلم بنفس حصول شيء لا زوال شيء





الحواشي المتعلقة بالصحف الهندسية ٣٣

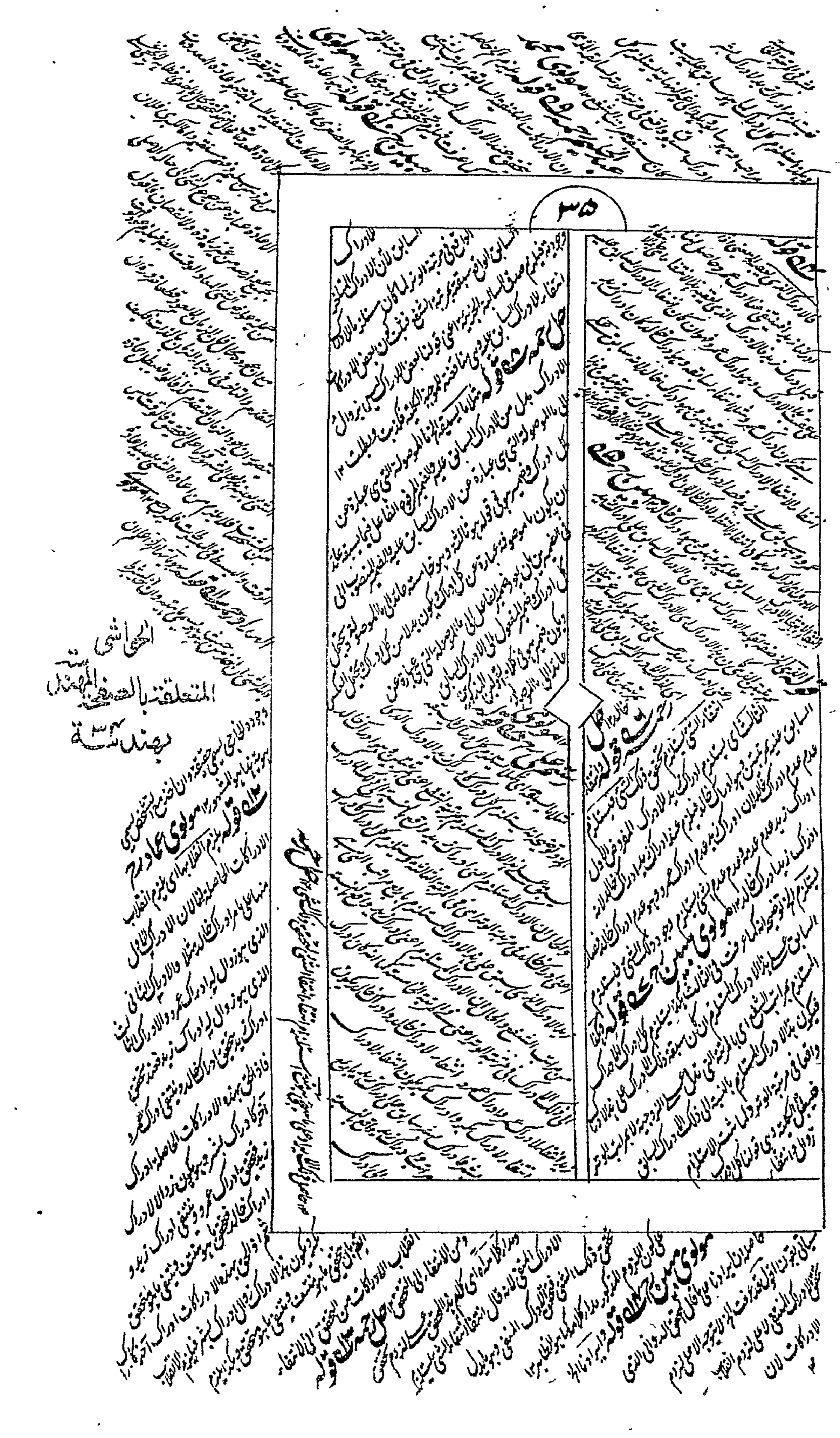
اقول فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية
بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير كل ادراك زوال
للادراك السابق عليه فيكون جميع تلك الادراكات منتفيا فالاولى
في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق
الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليس الا اعدام الادراكات
فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفيا لانا نقول الادراك
على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة
ان الادراك صفة قائمة بالمدرك والالازم على تقدير كون كل ادراك
زوالا للادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا
الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا
ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية
بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك
السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب

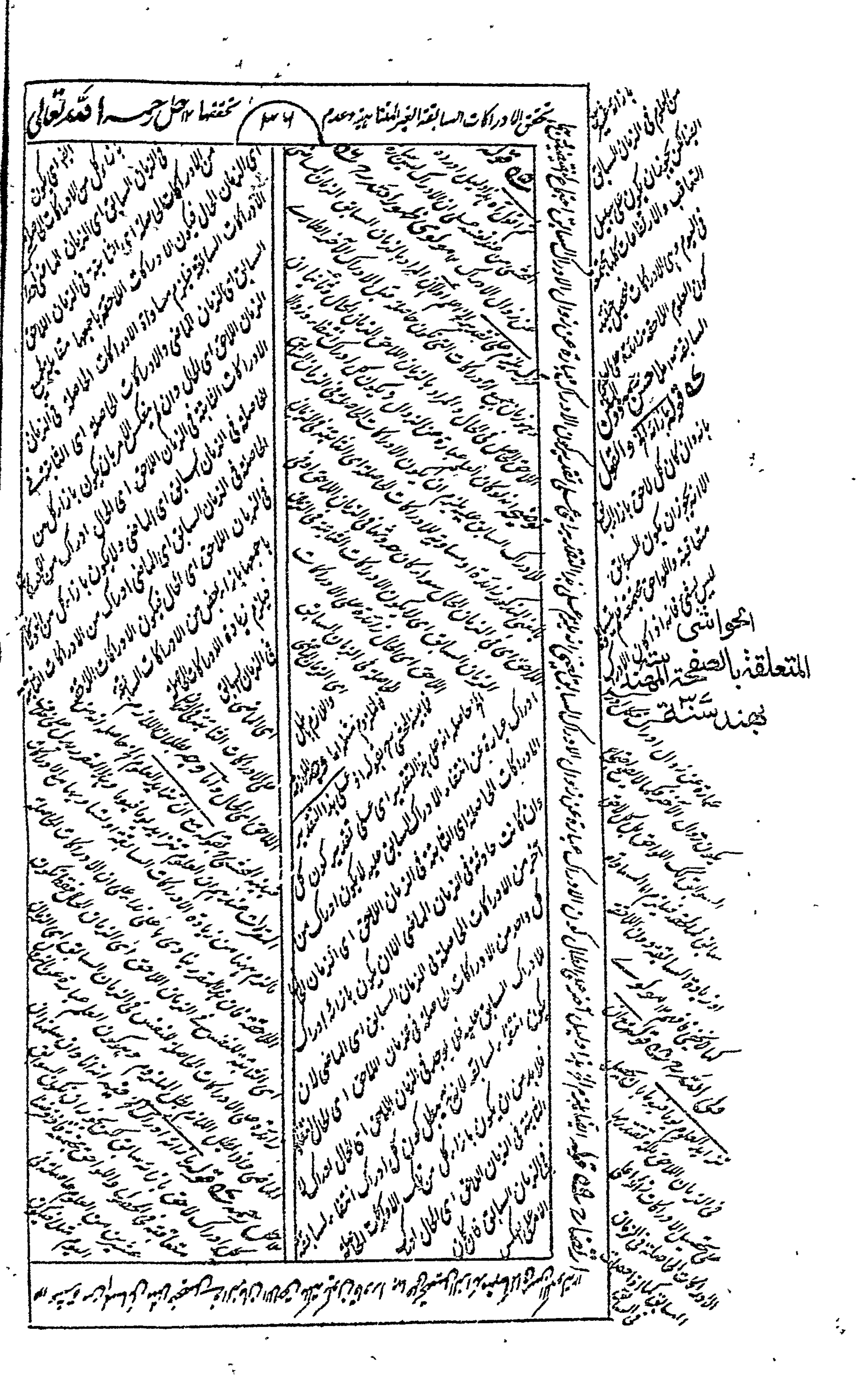
قوله فالاولى الخ انما قال المحشي فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز حمل كلام بعض المحققين على المعنى الصحيح وهو ان هذا المعنى فالحاصل ان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الانتفاء والنفي

اذ زوال الشئ ليس الا من اللاحق المتأخر عن تحققه ثم قال هذا المحقق
ان كان الادراك انتفاء لادراك آخر حاصل قبله كالادراك الذي تحقيقه
ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق
عليه بمرتبتين الذي كان هذا الادراك انتفاء له وانتفاء انتفاء الشئ
يستلزم تحقق ذلك الشئ فتحقق الادراك المنتفي فيستلزم
الادراك الثالث للادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم
كل ادراك للادراك السابق عليه بالمراتب الشفعي الغني
الواقع في المراتب الوتر مثلا اما يسبقه بمرتبتين وثلاثه

الدليل على ابطال كون العلم زوالا

حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا التقدير تحقق الادراكات المنتفية التي
انتفت هي بها اولا وهو محال اذ ذكروا ان المعدوم ما هو باق فهم منه ايضا انه
على هذا التقدير اذا لحق بتلك الادراكات ادراك آخر يلزم انقلابها بان تحقق ما هو منتف
وينتفي ما هو متحقق ثم اذا لحق بتلك الادراكات ادراك آخر يلزم انقلابها كذلك
ومدار كلامه على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايرادنا على ما بينا انما يتوجه عليه ١٢ منه




بتحقق الادراكات السابقة الغير المتناهية وعدم تحققهما ١٢ محشي رحمه الله تعالى
٣٦
الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهملة …

وما يسبقه باربع مراتب وهو خامسه وهكذا **اقول** قد عرفت
ان الادراك على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق
السلب البسيط بل يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي و
لان الادراك صفة قائمة بالمدرك والسلب البسيط ليس صفة
لشئ والانتفاء الثاني في انتفاء انتفاء الشئ على هذا التقدير ادراك
فانتفاء انتفاء الشئ يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت للشئ ولا
شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشئ بل هو اعم من تحقق
الشئ ومحض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة
والسالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة
ثم **اقول** يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان
يكون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا ومساويا للادراكات
الحاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات
الحاصلة في الزمان اللاحق الا بازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في
الزمان السابق مع ان تزائد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم

الدليل على ان العلم حصول لا زوال

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك ولا لصفة هو ادراك اخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يرد بالشيء الزائل بين الادراكات وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهية بحسب ما في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير ان يكون الادراك زوالا لامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة

قوله والا لكان العلم اه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد

فلا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج اليه في صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك هو الزائل بزوال و العلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال اخر ١٢ منه رحمه الله تعالى

الدليل على ان العلم حصولي لا زوال

الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهملة
عند ٣٨

١٢ مولوي محمد عبد الحليم رحمه الله

[illegible]

على ان الزائل الاول الجسم ... الازدواج ... الزوال واحد ...

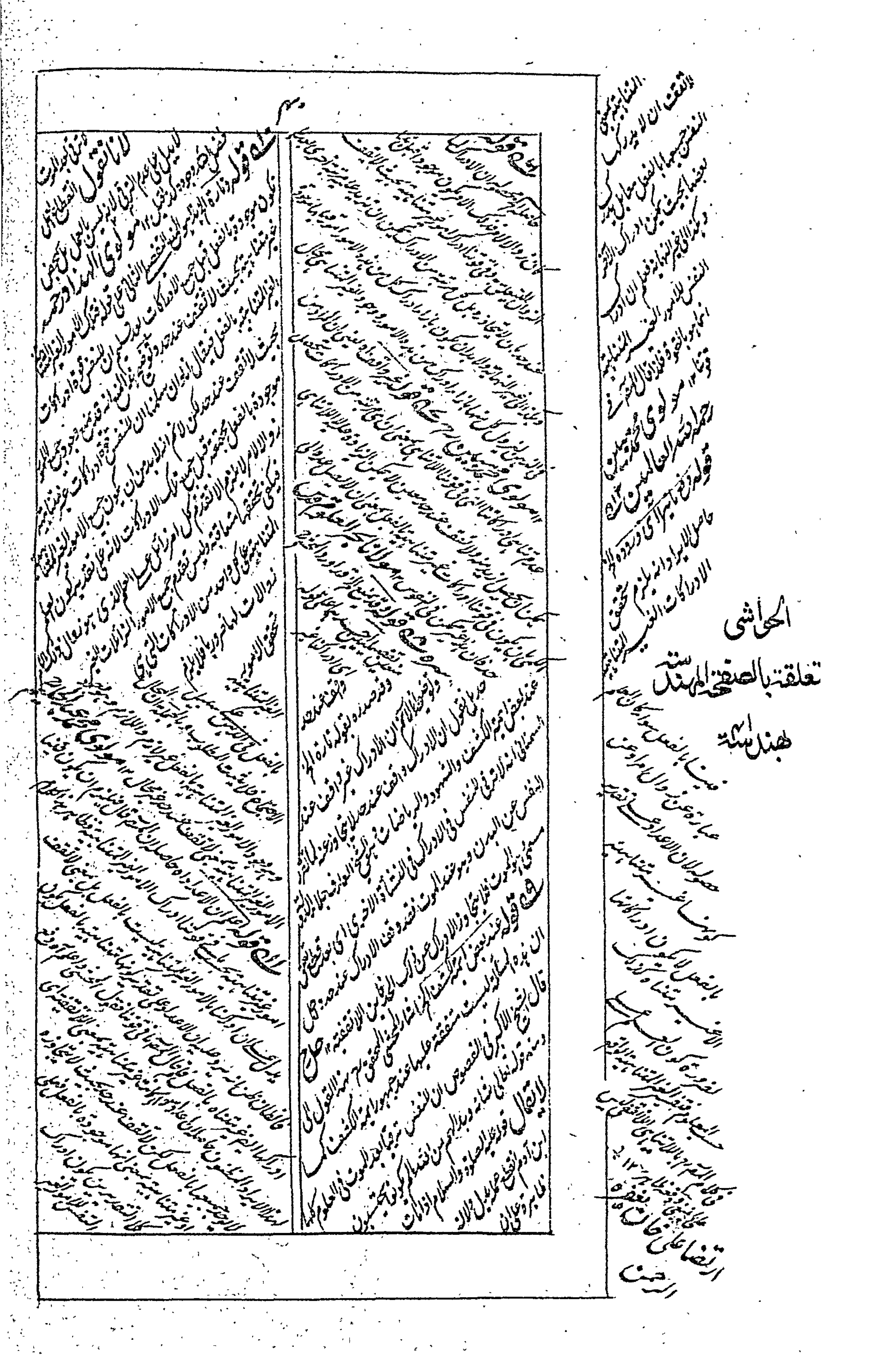
الى يوم القيام ... من الاعلام ...

فان قيل ... والا لكان ... الزائل الواحد زوالان

واما الاول فلانه ... لان الزوال ...

فالزوال الجسم يكون واحدا ...

[illegible]



فيلزم ان يكون قبلنا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا من ادراك الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة

اقول وايضا العلم اطبقوا الايجاد من العلم بذلك حدوثه لما اشتهر ان النفس في ان واحد لا تتوجه الى شيئين فلو كان الزائل عند العلم هذا عين الزائل عند العلم بذلك يلزم اعادة المعدوم بعينه او اعدام غيره لا عدام الاول والا لاستوى حال العلم وما قبله قوله فيلزم ان يكون الخ حاصله ان الادراك لما كان زوال امر فذلك الامر الزائل يكون قبله موجودا ولما كان في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية اى ادراكا غير واقف عند حد فتلك الامور الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد يمنع تارة كون الادراك غير واقف عند حد لما تقرر عند بعض اهل الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الاخرة وتارة وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو تقدم كل امر زائل على الادراك الذي هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات حتى تحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل قوله كالاشكال والاعداد المرتبة اه اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية

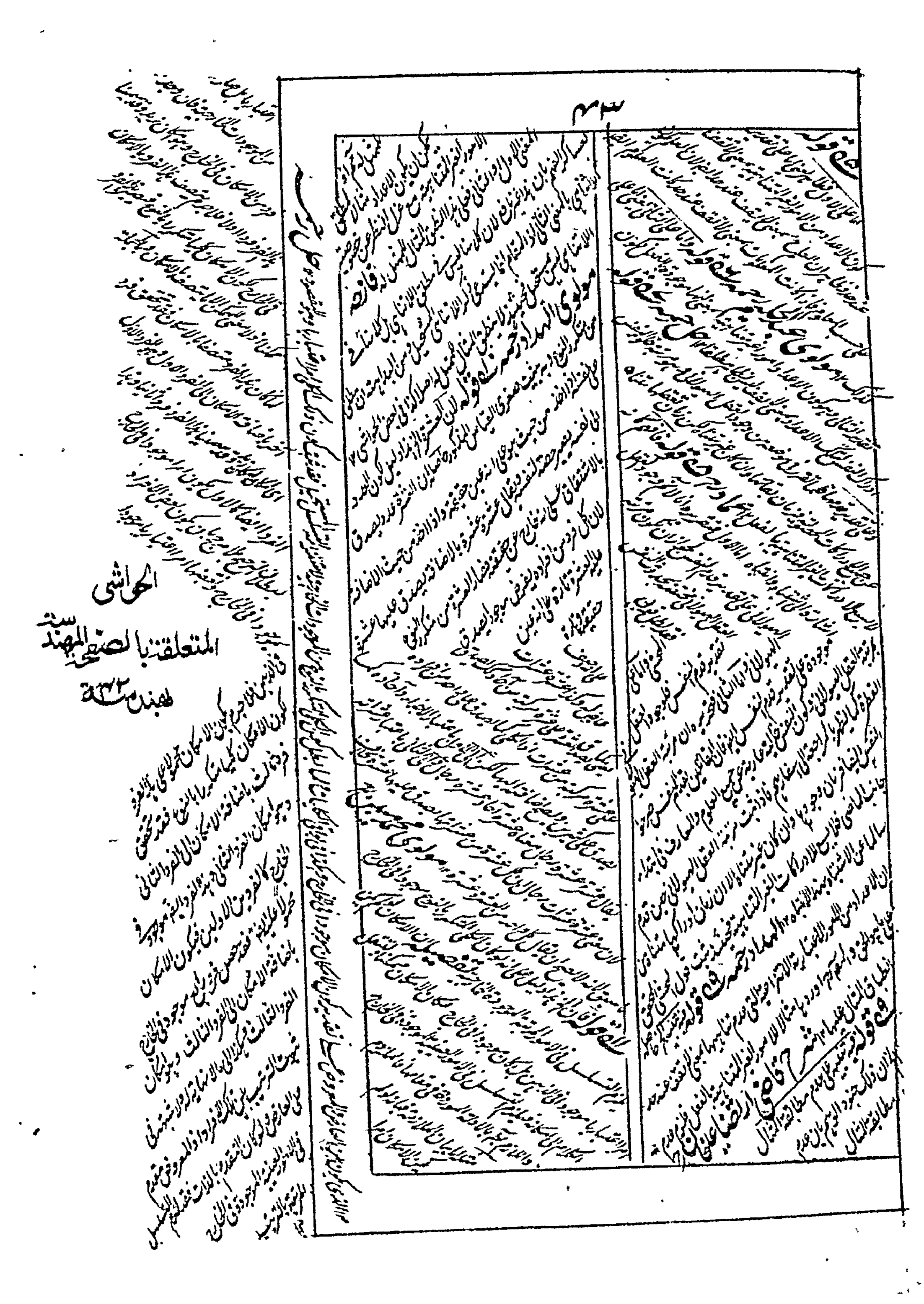
المقصود منه مع ما يتراءى من الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يمكن ان يكون ادراكها غير متناه

تتمة الدليل على ابطال كون العلم زوالا

بمعنی انها غیر واقفة عند حد او من الامور الغیر المتناهیة بمعنی انها موجودة بالفعل یکون ادراك النفس لها غیر متناهیة بمعنی لا تقف عند حد و التحقیق ان الاعداد ان کانت من الامور الاعتباریة الانتزاعیة فعدم تناهیها بالمعنی الاول وان کانت من الامور العینیة الموجودة فعدم تناهیها بالمعنی الثانی والحق هو الاول لان العدد من الامور التی یتکرر نوعها اما علی الاول فظاهر واما علی الثانی فعلی تقدیر حدوث النفس ایضا ظاهر وعلی تقدیر قدمها فلما تقرر فی موضعه من وجود العقل الهیولانی فافهم ١٢ منه

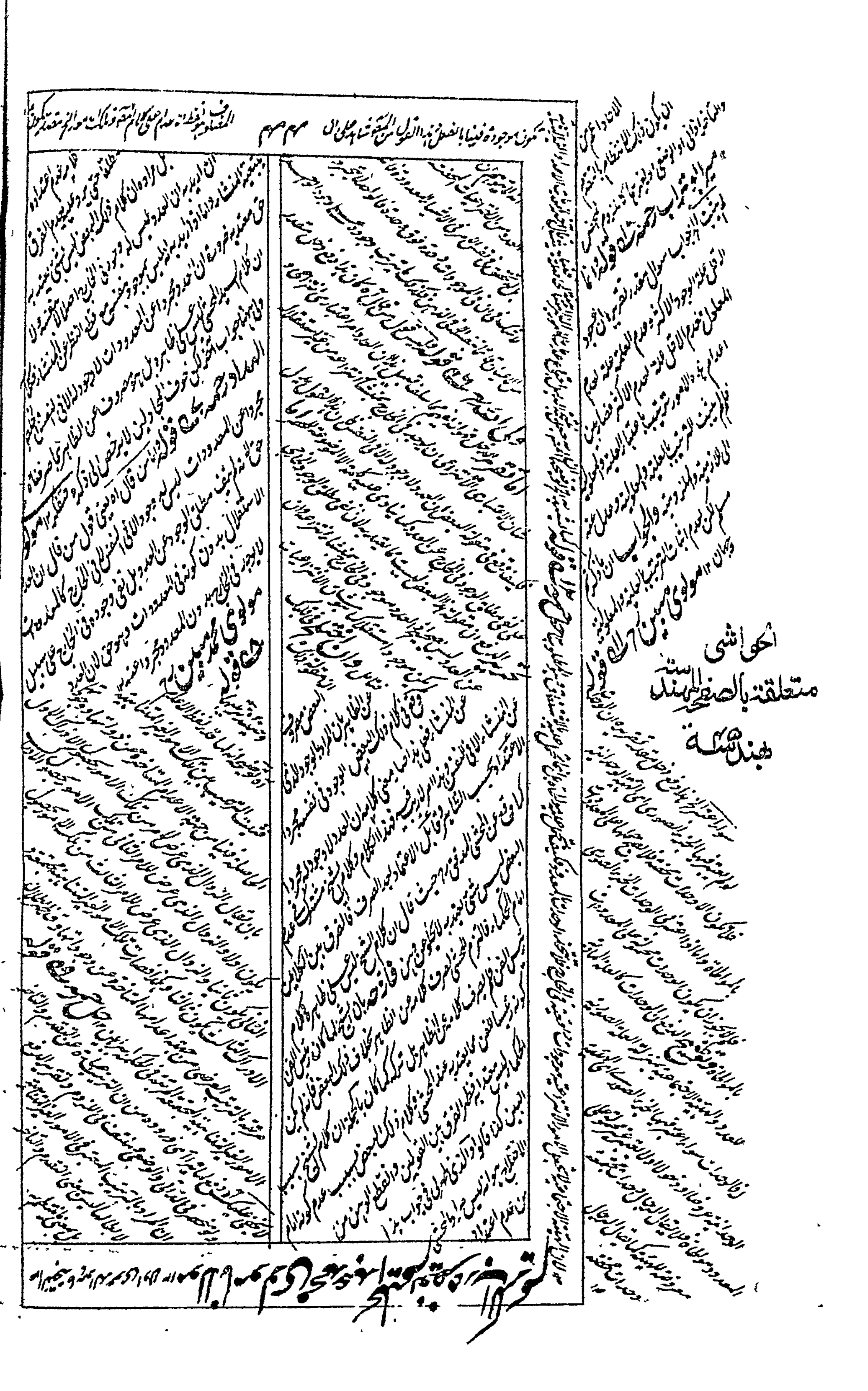
فیه تنبیه علی عدم مطابقة المثال للمثل له ١٢ منه لان العشرة مثلا لا یصدق علی نفسها فیقال عشرة عشرة وکذا عشرة عشرات ١٢ منه ضابطة ذکرها صاحب التلویح وهو ان کل ما یتکرر نوعه ای یکون ای فرد فرض منه موصوفا بذلك النوع فیکون مفهومه تارة تمام حقیقته محمولا علیه بالمواطاة وتارة وصفا عارضا له محمولا علیه بالاشتقاق یلزم ان یکون امرا اعتباریا لئلا یلزم التسلسل فی الامور الموجودة کالقدم والبقاء والحدوث والموصوفیة واللزوم والتعیین والوحدة والامکان ونحو ذلك فان الامکان مثلا لو کان موجودا لکان ممکنا ولننقل الکلام الی امکانه فیلزم التسلسل فی الامور الموجودة ١٢ منه

التحقیق ان العدد من الامور الاعتباریة



الحواشي

المتعلقة بالصفحة ٤٣ من هذه النسخة


حواشي
متعلقة بالصفحة

وتلك الامور الحاصلة فيها مترتبة مجتمعة معاً لانه لما كان العدد الاكثر مثلاً مستلزماً للعدد الاقل مع ان الاقل مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم الواحد والاثنين علة لعدم الثلثة موجودة فيها بالفعل

ولانه مركب من الاحاد ولست اقول مركب من الوحدات كما يوهم ظاهر عبارا تهم كيف والعدد محمول على المعدود بالمواطاة والوحدات محمولة عليه بالاشتقاق والواحد من حيث هو واحد ليس موجوداً في الخارج فكذا العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ في الهيات الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس ليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس يعتد به اما من قال ان العدد لا وجود له مجرداً عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق قوله وتلك الامور اي اعدام تلك الامور حينئذ ترتبها من حيث الاعداد متاخرة قوله لانه لما كان الخ لا يخفى عليك ان الترتيب كما يحصل بالتقدم والتاخر كذلك بين العلل والمعلولات او بالتقدم والتاخر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذلك يحصل باللازمية والملزومية وانما يثبت الترتيب بالمعية المتساوية بان الاول جزء للاكثر فوجود الاقل علة لوجود الاكثر وعدمه علة لعدم المعلول

قوله لو اعتبر فيه الجزء الصوري كما لا يخفى ۱۲ يعني كلامه في الوجود المفسر بالامر الخارجي ۱۲ منه كما يشهد به قوله فعدمان الاعدام ۱۲ منه

تتمة

الدليل على ابطال كون العلم [illegible]

فقدم الاقل علة لعدم الاكثر بوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته

كما تقرر في موضعه كما لبعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري

اي المحقق الدواني في الحاشية القديمة ۱۲

ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ محض

الوحدات بلا انضمام امر آخر فدخول الوحدات في العدد كدخول الاعداد فيه

قال لا تحسبن ان ستة مثلا ثلثة ثلثة بل هي ستة مرة واحدة واستدل لو اعليه

بان الستة مثلا ان تقومت بثلثة ثلثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحد لزم

الترجيح بلا مرجح وان تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقومها

وكذا لزم تعدد الحقائق لشيء واحد وكل ذلك باطل بداهة اما اولا اجماعا

فيستغنى به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا بد فيه من ضم مقدمة وجدانية

هذا جواب عن النقض ۱۲ / تقرير النقض ۱۲

وهو التوافق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلثة لها حقيقة

يعني ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته ۱۲

محصلة وله لوازم مختصة فالاثنان مركب من الواحدين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون

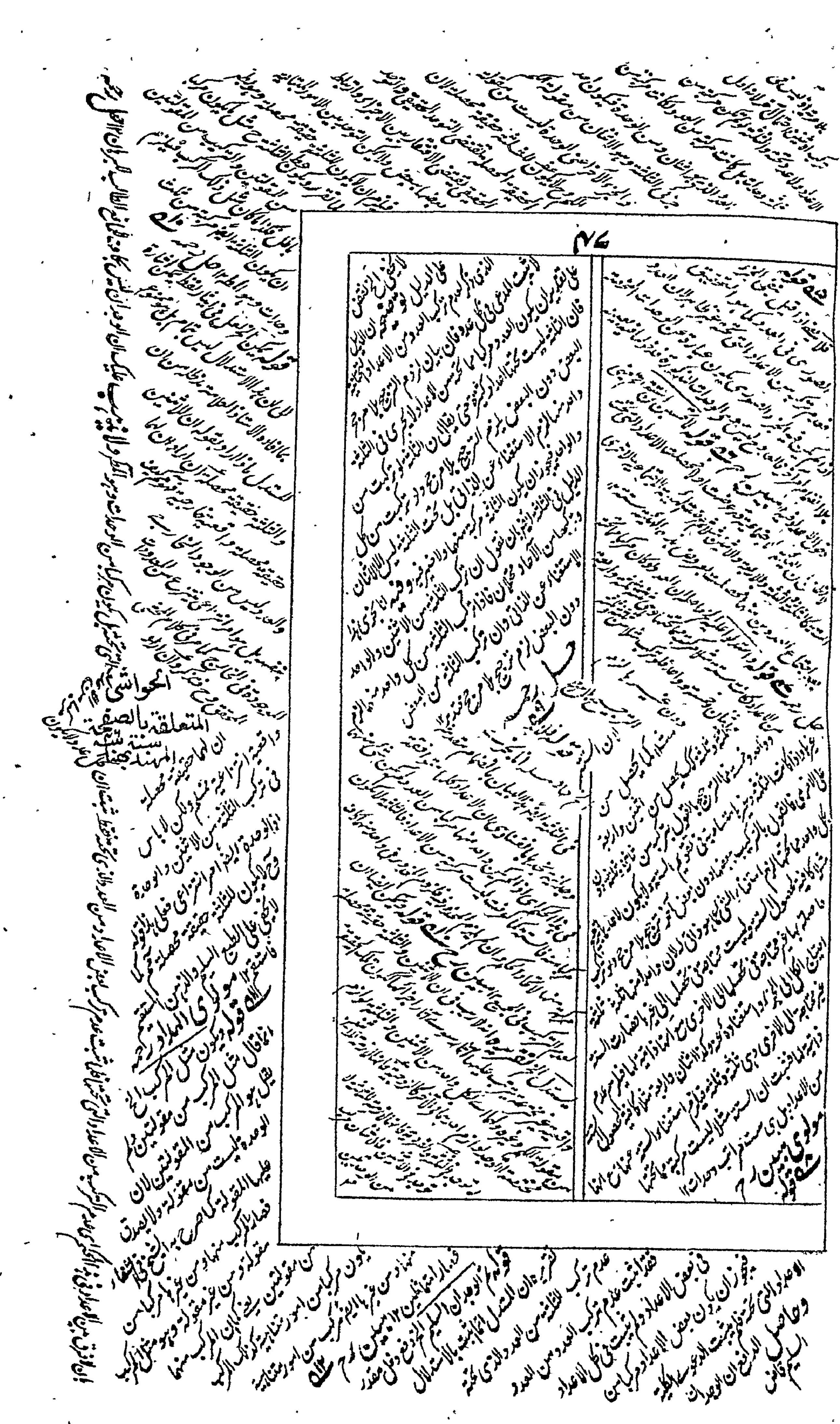
مركبا من العدد الذي هو الاثنان مع الواحد وحينئذ لا يكون لها حقيقة محصلة ويكون

مثل المركب من المقولتين فيلزم ان يكون هو ايضا مركبا من الوحدات ثم الوجدان السليم حاكم بعدم

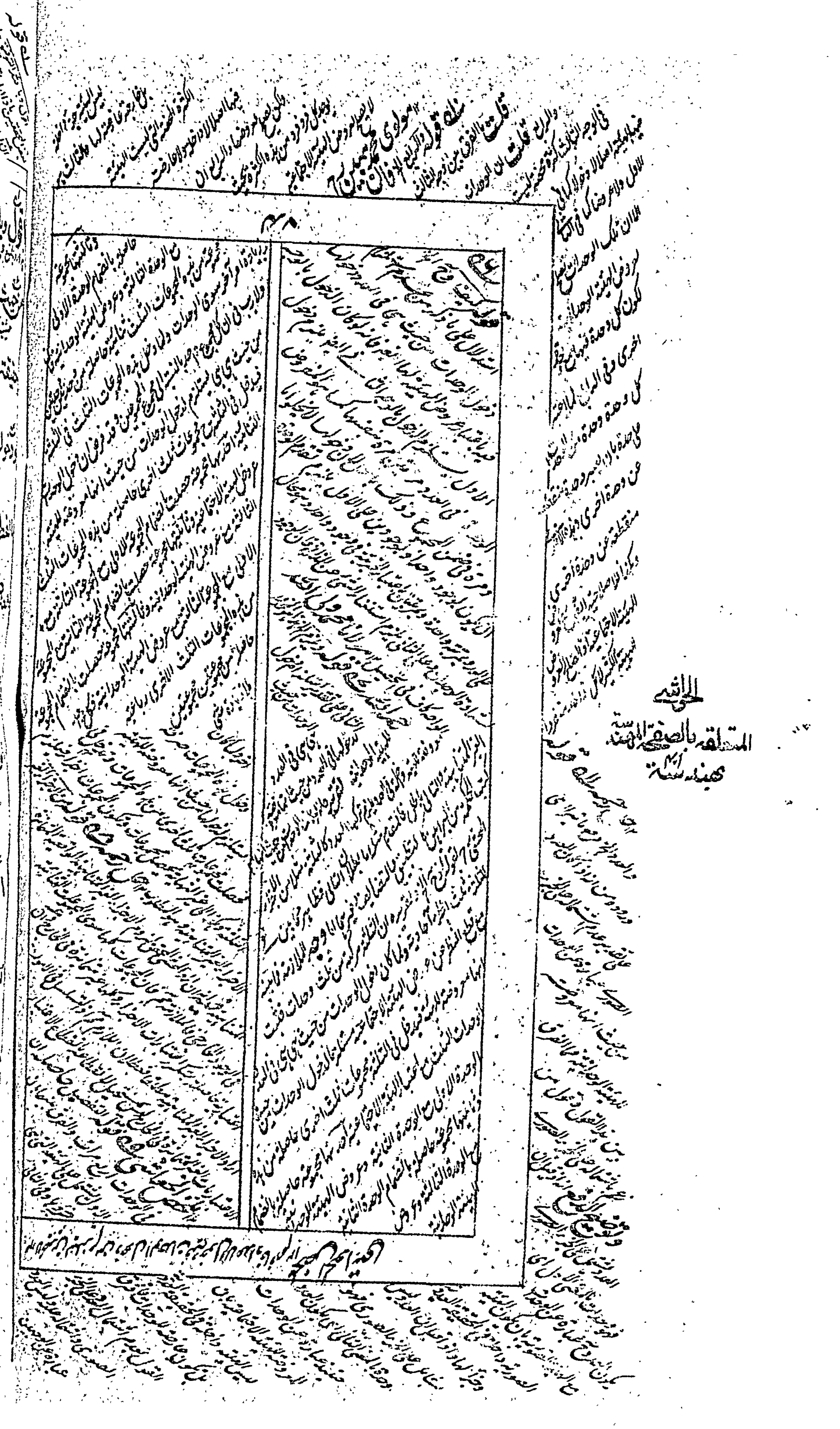
اي الثلثة ۱۲

التفرقة بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته ۱۲ منه

اي عدم التركيب من الاعداد التي تحتها ۱۲



الحواشي المتعلقة بالصفحة



قوله وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات
من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الواحدات المحضة ضرورة ان العدد
حقيقة محصلة وشيء مركب والوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك
ودخولها في العدد مطلقا لا يستلزم دخولها فيه من تلك الحيثية كما يشهد به
الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف وحينئذ يلزم دخول الوحدة في
العدد مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلثة
مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ حينئذ يكون المجموعات الثلثة الحاصلة من
الوحدات الثلثة جزءا وكذا المجموعات الثلثة الاخر الحاصلة من تلك المجموعات الثلثة

التفصيل ان ههنا امورا الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية بان تكون
تلك الهيئة جزءا لها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة
داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بلا ان يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضة لها
والاول كل واحدة والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى
تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه اي حين لا استلزام ١٢ منه

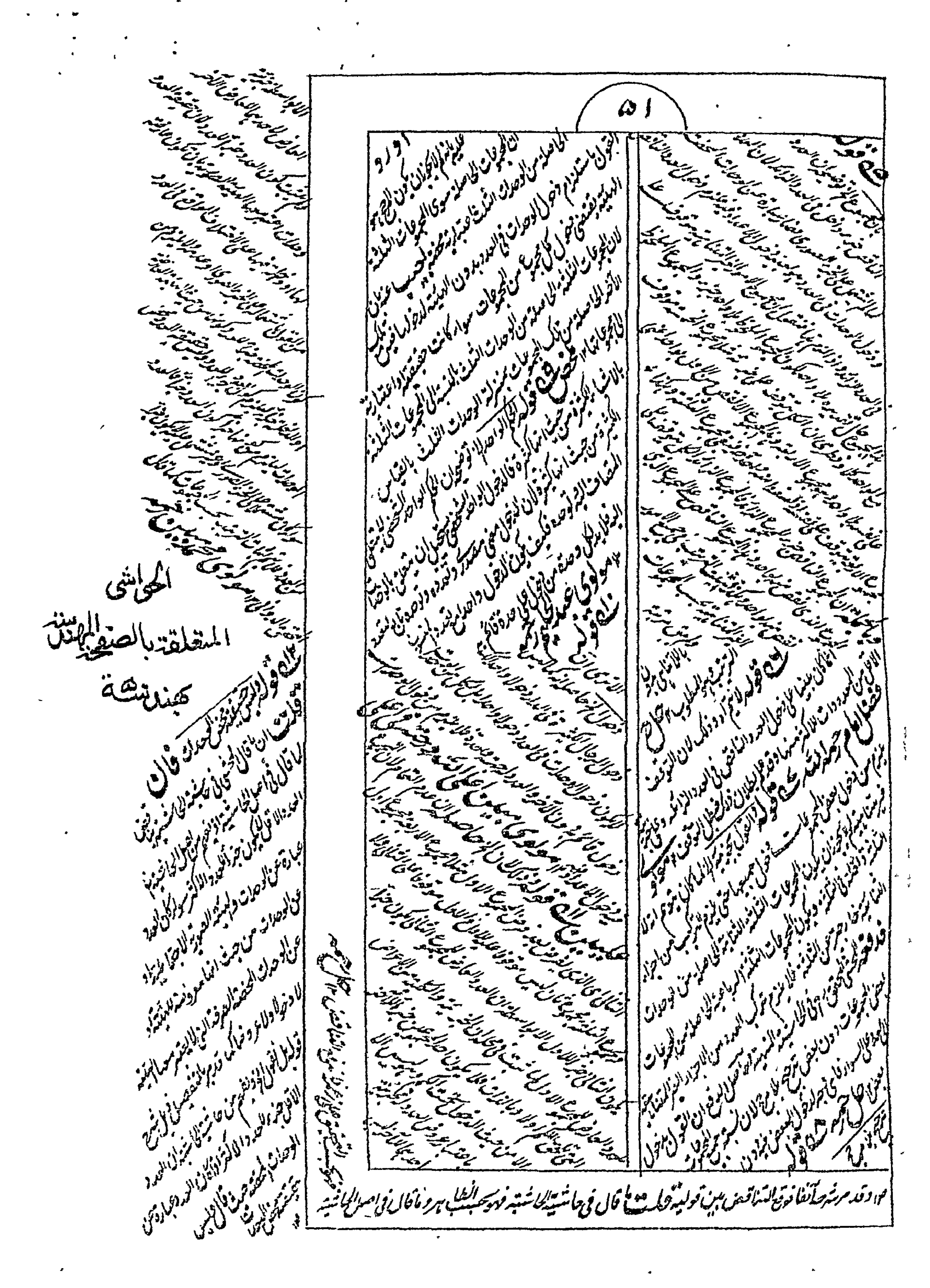
رد على قول المحقق ان العدد محض الوحدات

وهكذا امع انا نتصور الثلاثة مثلا مع الغفلة عن مجموع الوحدتين
بل نقول على تقدير كون العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه
من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا يرجع الى دخول كل
وحدة وحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة
وحدة وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد
ومما حققنا يظهر لك ان ما قال هذا المحقق في بيان الامور الغير
المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية متوقف
على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد
اخر وهكذا الى غير النهاية سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه

رد اخر على القول بان العدد محض الوحدات

والقول بجزئية مجموع دون مجموع او مجموعات دون مجموعات ترجيح بلا مرجح منه لا يخفى
على المتامل ان الحكم الواحد لا يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها كثيرة الا ترى ان دخول الرجال
الكثيرة في الدار مثلا ليس دخولا واحدا بل لكل واحد من الرجال دخول هو قائم به منه وذلك
لان المجموع الثاني موقوفا عليه للمجموع الاول وجزءا له الا بواسطة جزئية العدد العارض
للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول لما تقرر في موضعه ان كلية الجزئية من
الاعراض الاولية للكم ولو ثبت كون العدد جزء التشد لان حقيقة وحدات اعتبر معها هيئة صورية
اما بعروضها لها او بدخولها فيها على اختلاف القولين فليس حقيقته محض الوحدات ١٢

قال الفاضل ابو محمد خان القرا باغي المعروف بيوسف كوسج من ان العدد عارض والمعدود معروض ولا يلزم من عدم كون العارض



الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة

ص ٢ وقد مر شرحه آنفا فوضح التناقض بين قوليه قلت ما قال في حاشية الحاشية فهو بحسب الظاهر مخالف لما في اصل الحاشية

الى سببا يتحقق بعدم علة ما فيكون العدم محتاجا الى عدم علة ما فعلى هذا قوله بل يكفي الخ كناية عن عدم

المتعلقة بالصفحة المندرجة

نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث فهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا تحقق كل واحد واحد من احاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم علة ما واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول ليس يتوقف بالذات الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجوده وعدمه الا على شيء بعينه واما عدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فعلى تقدير انحصار الجميع مقارنا للموقوف عليه ولوازمه من الداخلات فعدم الشرط ليس مما يتوقف تحقيقه عدم المشروط بل هو مقارن لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

ولهذا نقول استلزام العدم الاكثر للعدم الاقل كما قال المصنف رحمه الله ١٢ منه ولا يلزم عند انعدام العلل معا توارد العلل المستقلة على معلول واحد ١٢ منه وهو مسبوق بباقر المشهور بباقر الداماد ١٢ منه وما قال ان شيئا بعينه لا يترتب وجوده وعدمه الا على شيء بعينه ففي الوجود مسلم واما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التاثير بل يكفي فيه سلب التاثير في الوجود ١٢ منه

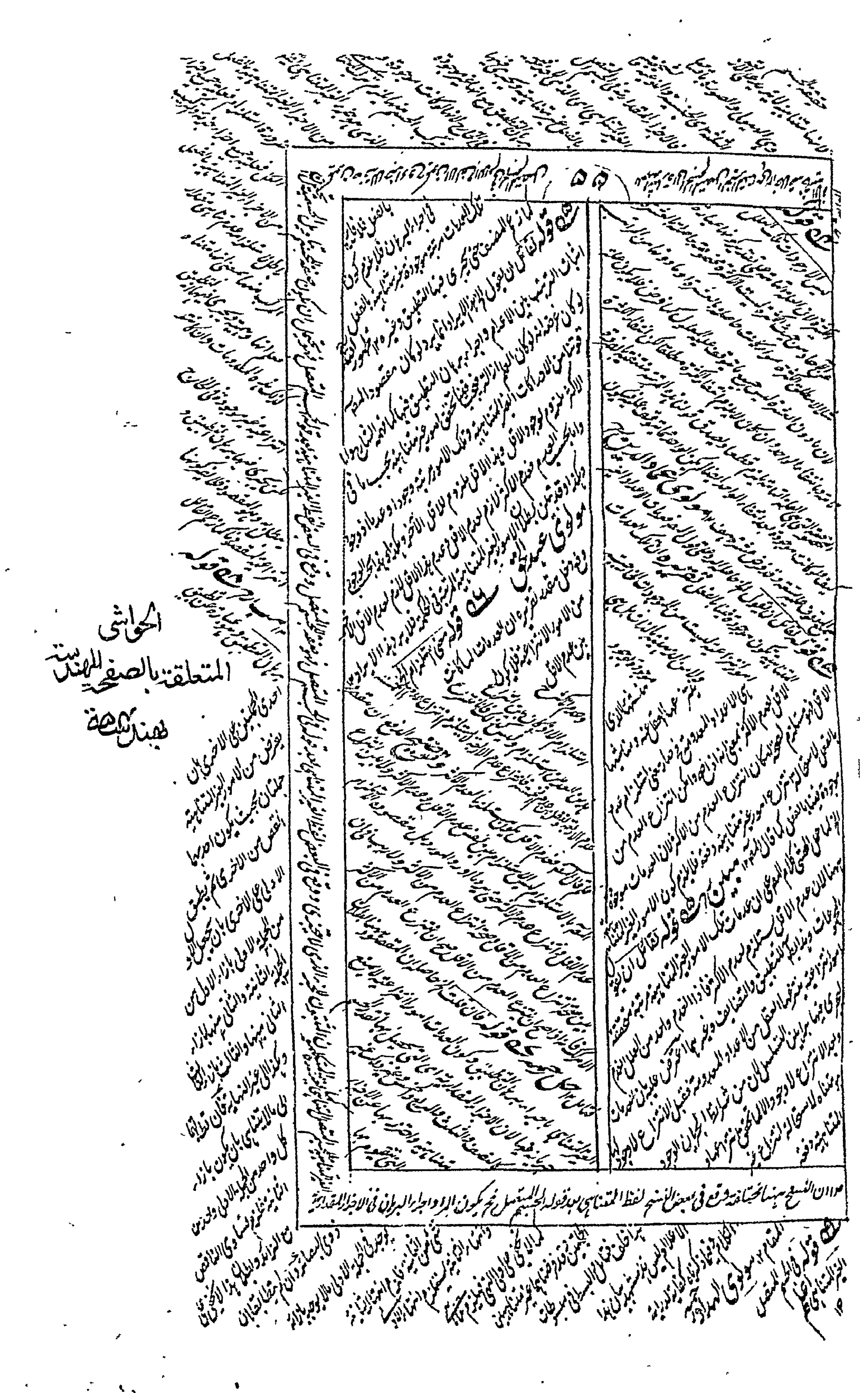
ابطال الترتيب بين الاحاد بالعلية والمعلولية

فعدمات الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة فينا بالفعل ايضا

اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة يعني احادها
لا بمعنى المركب منها المتغاير لها والا لزم ان يكون العلة التامة جزءا لنفسها
لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم
ان يكون هي جزء لتلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم
العلة التامة ليس الا عدمات احاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات
تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد
منها يلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس كذلك
اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم واحد من العلل الناقصة قوله فعدمات
الاعداد اه لقائل ان يقول تلك العدمات امور انتزاعية ينتزعها العقل
من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل لعدم الاكثر استلزام صحة
انتزاع العدم من الاقل لصحة انتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك العدمات موجودة
غير متناهية بالفعل فان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات وكونها امورا
انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي

تتمة لابطال كون العلم

ازالة



الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندسة

الاجزاء موجودة واحدة بوجود الكل وهو الجسم وليس في الخارج الا امتداد واحد وهو الامتداد الجسمي المتصل الممتد بامتداد واحد العدد ولا تكثر فيه اصلا

يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وهي غير موجودة في الخارج لامتناع

تركب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي بوجود مغاير عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة في متصل واما موجودة

متعددة واما موجودة واحدة والاول باطل لان تلك الاجزاء ربما تقع موضوعات للقضايا

الخارجية كما اذا تسخن بعض المتصل وتبرد بعض آخر في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك

بارد وثبوت شيء لشيء في ظرف مستلزم لثبوت المثبت له في ذلك الظرف وكذا الثاني لان الجسم

يقبل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت الاجزاء فيه متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية

بالفعل فثبت انها موجودة واحدة بوجود الكل فليس في الخارج الا امتداد واحد من غير ان يكون فيه تعدد وتكثر

كيف العقل بمعونة الوهم ينتزع عنه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم انها حقائق متعددة موجودة بوجود واحد

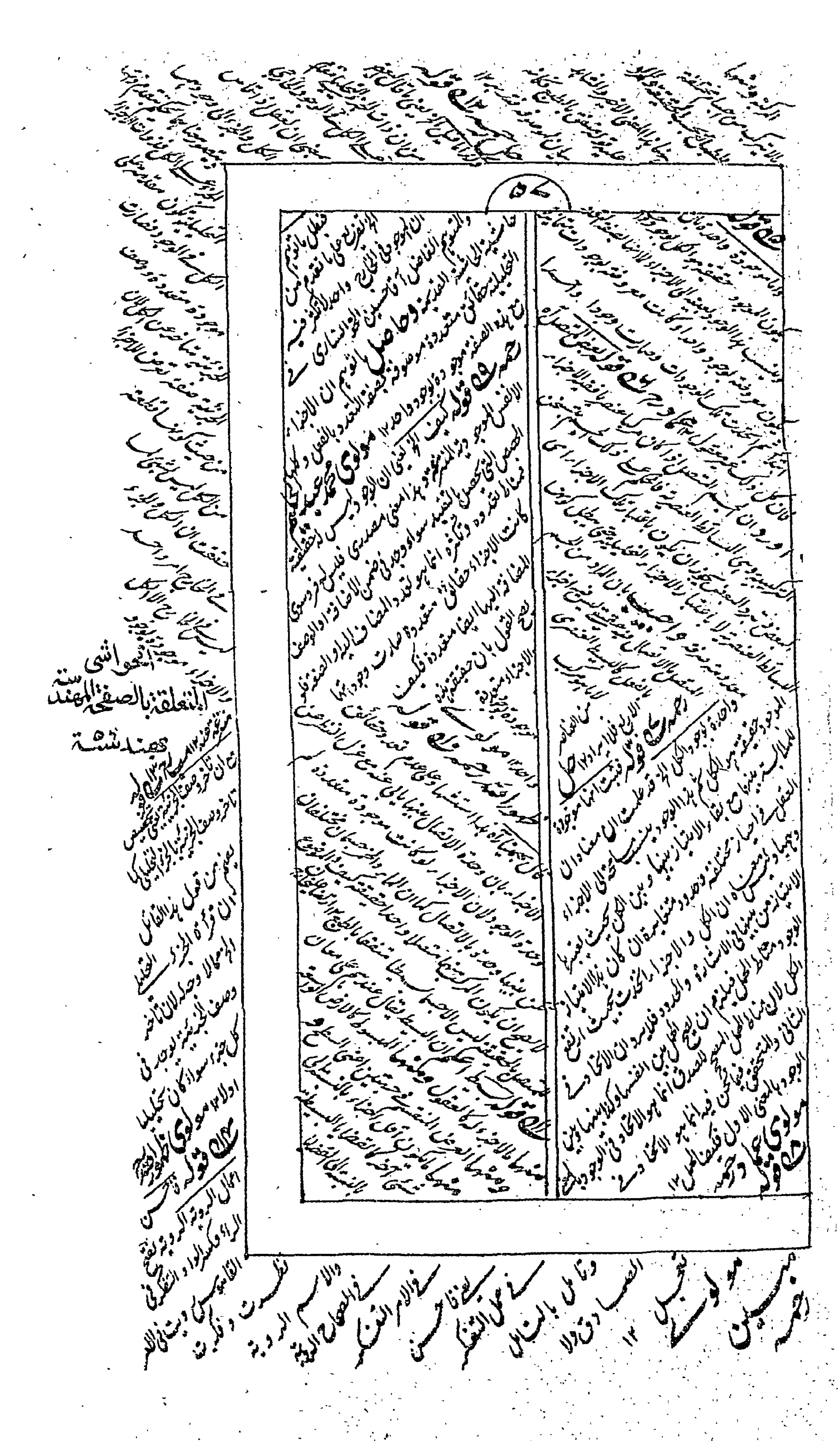
والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة وليس له فرد سوى الحصة المعينة بالوصف او الاضافة فالعيار في

التحصيل الماء والحجر لا يصح ان يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع للمتصل بالحقيقة

جسم متصل بسيط متفق بالطبع وكذا ما قيل ان ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي

ان العقل اذا قاس الكل والجزء الى الوجود يحكم بتقدم الجزء عليه ووصف الجزئية عنه متأخر لما تحققت ان الكل والجزء في

الخارج امر واحد مع ان تأخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية وكن على سلامة القريحة ١٢

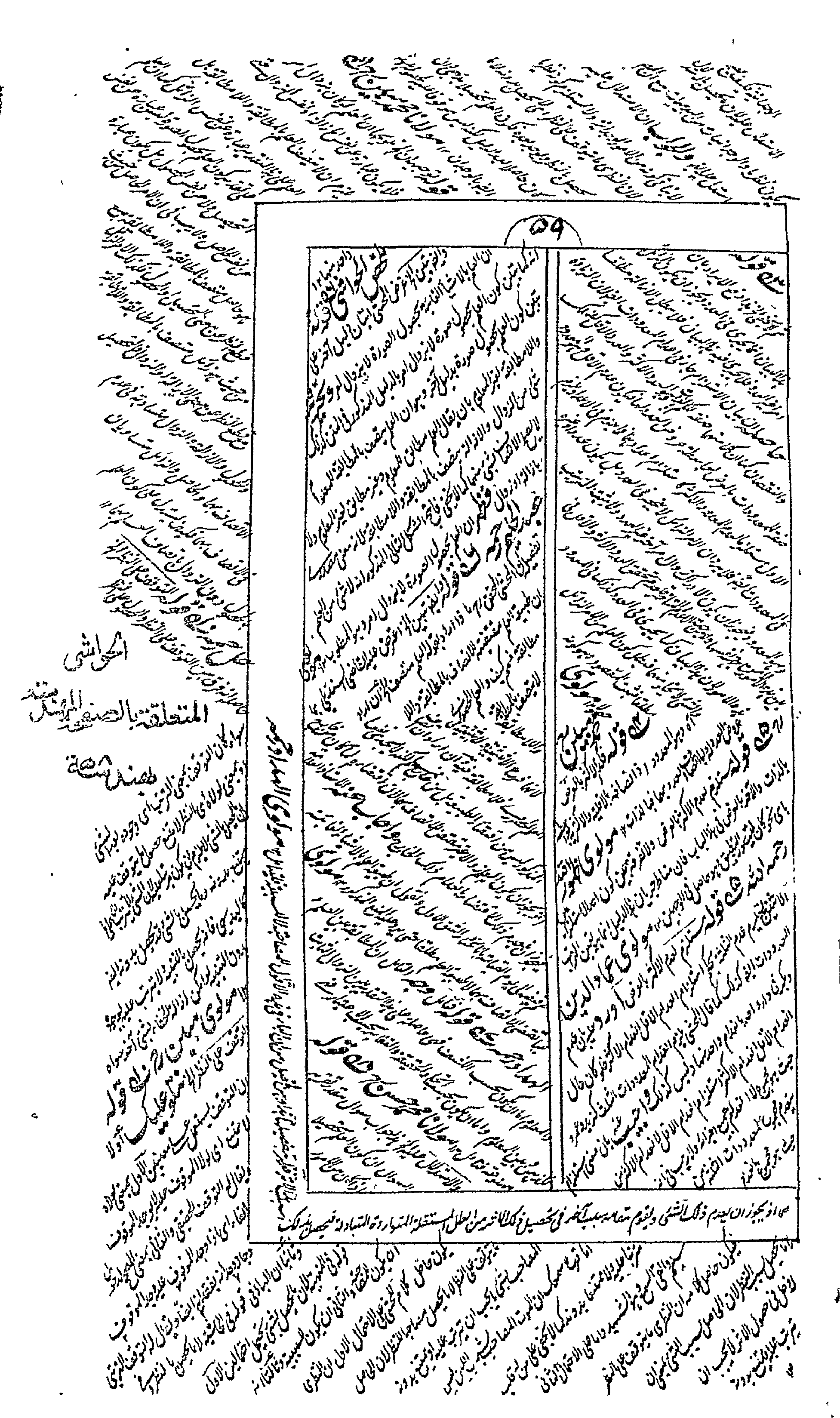


فتبين بطلان هذه في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون العلم تحصيلا لا ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان ولان الامر الحاصل عند العلم باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر

قلت الاجزاء المقدارية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود في الخارج
واما تلك الحدود فمنشأ انتزاعها ليس كذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري في
اعدام المعدودات ايضا اذ كان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات فكذا الاكثر بالعرض مستلزم
للاقل بالعرض وكان عدم الاقل بالذات مستلزما لعدم الاكثر بالذات فكذا عدم الاقل بالعرض مستلزم
لعدم الاكثر بالعرض فلا يرد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك زوال امر
آخر غير العدد قوله فتبين بهذا الخ وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة و
اللامطابقة والازالة لا يتصف بهما فتأمل قوله ولان كون العلم تحصيلا الخ و
الاستدلال عليه لا ينافي كونه من الوجدانيات اذ النظري هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر

دليل آخر على ابطال كون العلم زوالا

توجيهه ان العلم على تقدير كونه زوالا الامر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل
كما انه اذا كان بحصول صورة ليس نفس التحصيل والحصول بل هو نفس الحاصل فكما
ان الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا
فكذا الزائل من حيث انه زائل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه
زائلا ١٢ منه والتوقف على النظر غير الحصول به سواء كان الثاني بمعنى الترتب و
بمعنى او لا لا امتناع لان ما يحصل بالشيء لا يلزم ان يكون متوقفا عليه لامتناعه بدونه فافهم ١٢ منه



الحواشي

المتعلقة بالصفة المرسل بعضه

او يجوز ان يعدم ذلك الشئ ويقوم مقامه سبب آخر في تحصيل ذلك الاثر من العلل المستقلة المتواردة المتبادلة فيحصل بذلك

الحواشي

المتعلقة بالصفحة ١

لما سبق فيلزم ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون العلم بما عداه

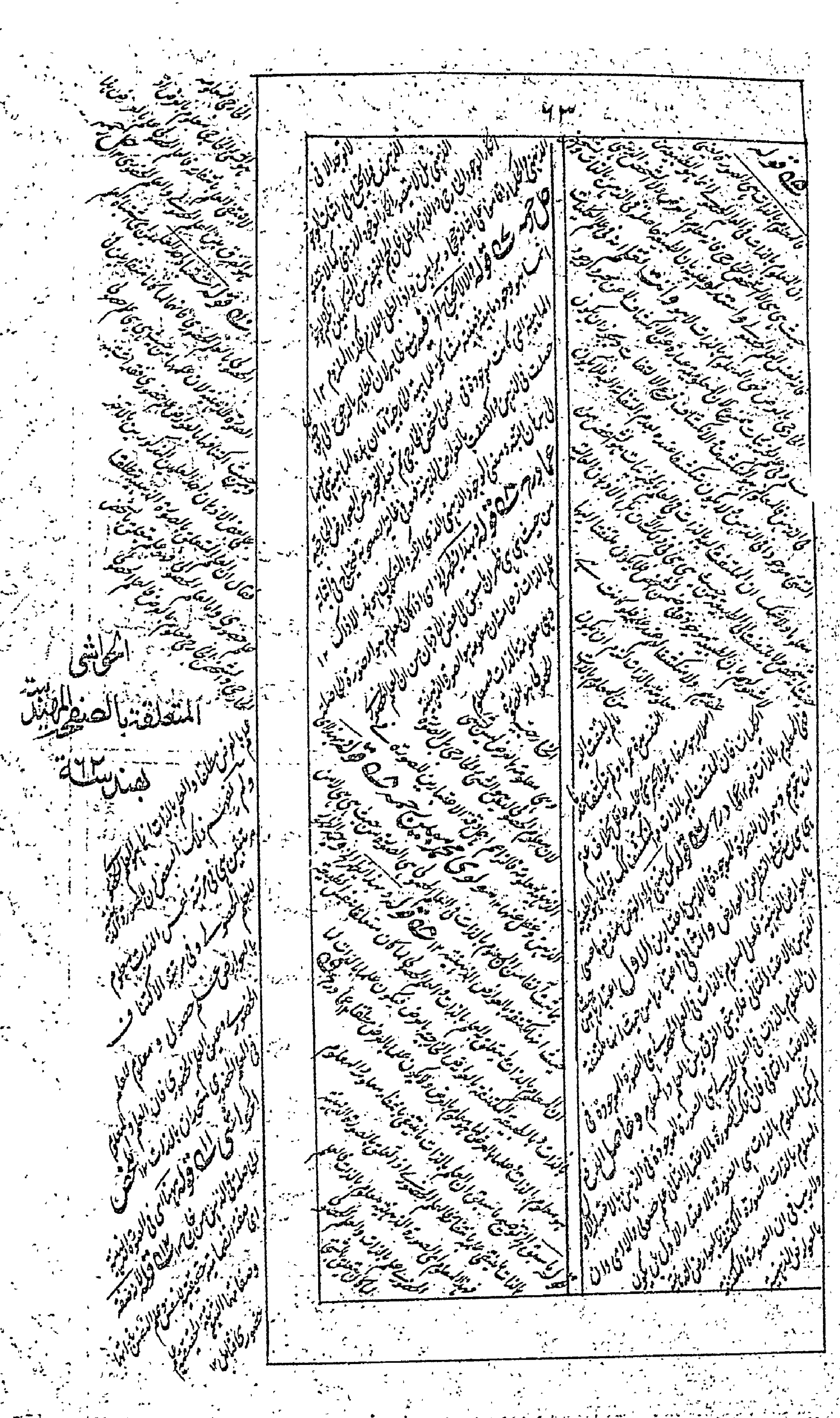
قوله لما سبق اي والا لكان للعلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد ليس له
الا حصول واحد ووجه آخر لو كان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم
تحصيل الحاصل عند التحصيل الاول الى ما اشتهر ان النفس في آن واحد لا تتوجه الى شيئين قوله
فيلزم ان يكون اه فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة
كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة
واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون لكل معلوم امر مطابق له هذا ولقائل
ان يقول فح لا حاجة الى ما ذكره من المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة
واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما فتدبر وقد يقال العلم ليس نسبة بين العالم
والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس متحققا في الخارج فلا بد من وجوده
اذ ليس وجوده في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

عه لله
هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل بصاحبه اذ لا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا هو
الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول آخر منه اشارة الى انه يمكن ان يقال على تقدير ان يكون العلم امرا زائدا
ايضا يتصف بهما مرتين في حاشية الحاشية فلما كان المتصف بهما منحصرا في الامر الحاصل والزائد ذكر المصنف تلك المقدمات في نفي كونه امرا زائدا منه

وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الحاضرة عند اذهاننا ربما ثبت في الخارج لا يتغير علمنا
بها كما يحكم به البداهة فذلك النحو من التحقق ليس كافيا وبهذا ثبت ما ذهب اليه
المحققون ان المعلوم بالذات هو الصورة العلمية فتامل

وبيان ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عنده ونحن نعلم بالضرورة علمنا
بالاشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال تلك الاشياء في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن
لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها مكتنفة
بالعوارض الذهنية ولا احتياج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور المغايرة وبهذا يظهر ان ما سبق
الى بعض الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه الصورة الذهنية معلوما بالذات
والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس بشيء ونشأ عن اهمال
هذه الدقيقة واشتباه احد التغايرين المتغايرين بالآخر لان هاهنا علمين الاول علم متعلق بالصورة من حيث هي
هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية وهي معلومة بالذات والثاني متعلق بها من حيث انها معروضة
بالعوارض الخارجية معلومة بالعرض وهذا العلم علم حصولي لانه ليس الا حصول صورة شيء في العقل
والثالث علم متعلق بالعلم الاول الذي هو صفة قائمة بنا ومبدأ للانكشاف فينا وذلك العلم علم حضوري لانه
النفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه فافهم ۱۲

تتمة الدليل الاخر على تغاير الحاصلين عند العلمين

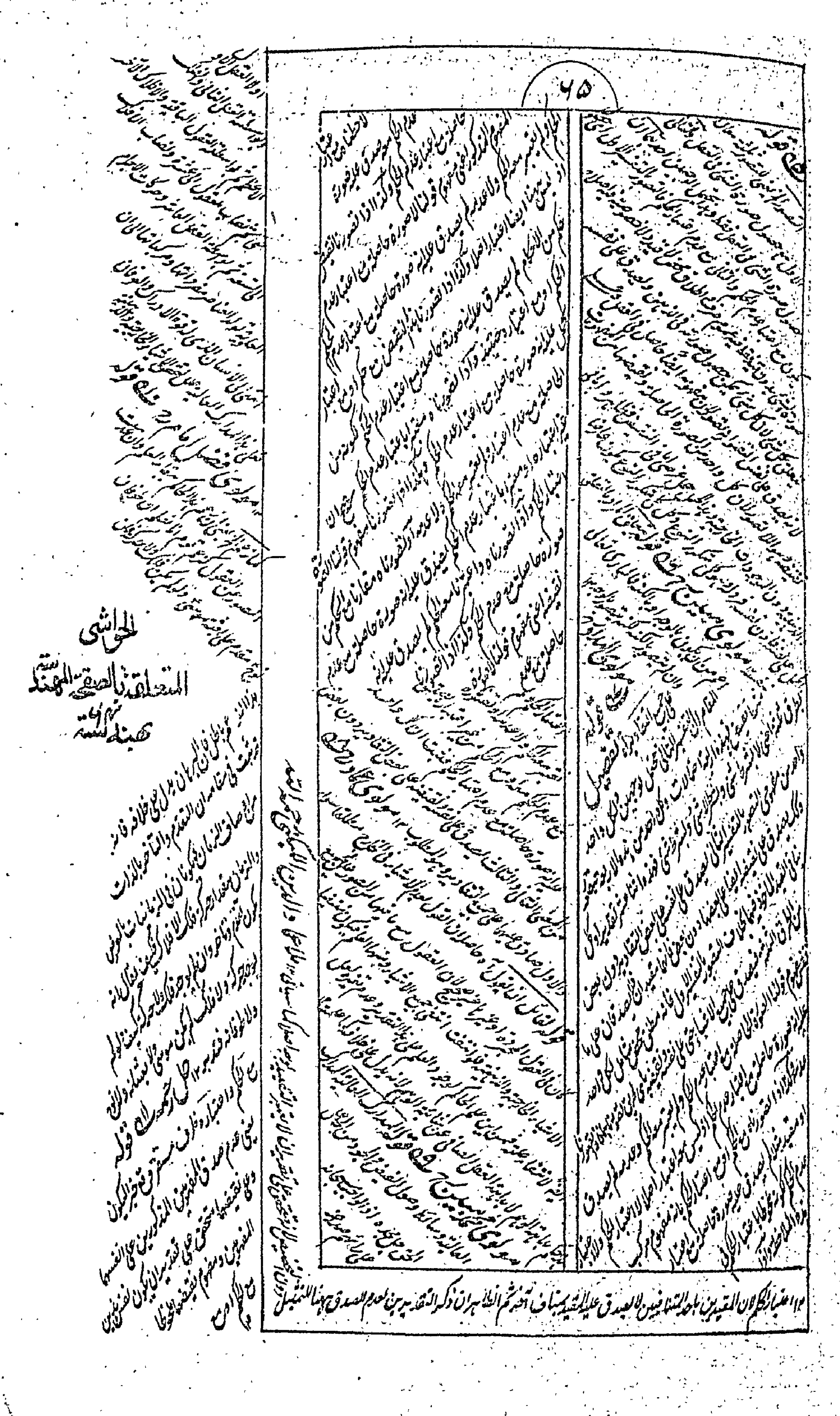


الحواشي المتعلقة بالصفحة

وذلك هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق جازما او غير جازم
ليشمل جميع التصورات والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة وعن الصناعات الخمس واذا تقرر هذا فنقول فسر التصور
باموا احدها بانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى لا اعتبار

فان للمناقشة فيه مجالا **قوله** وذلك هو المراد بحصول الصورة فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة
واللامطابقة انما هي متحققة فيها وهذا يدل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة
كما حققناه **قوله** ويجب ان يكون آه وانما لم يعمم العلم بحيث يشمل التصورات ايضا لان شمول
العلم لها ظاهر بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة وشموله للتصديقات
المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن اورده بواسطة مقابليهما **قوله** فسر التصور آه التصور
بالتفسير الاول كان في صرافة العموم ومحوضة الاطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه
ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الاخيرين وان كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب اليه
المحققون ولذا قيل لا حجر في التصورات لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير

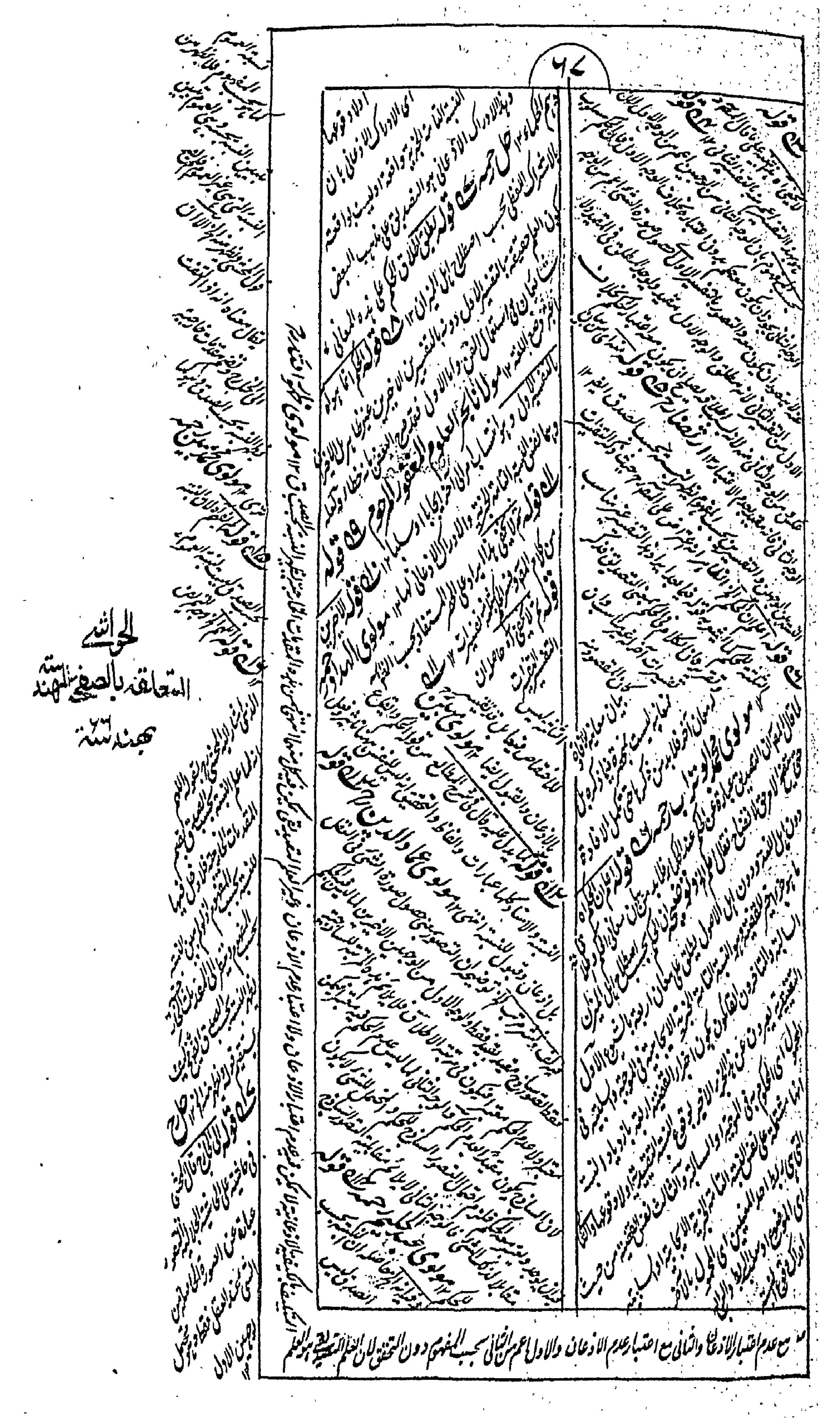
لقائل ان يقول المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية علل لتحقق الاشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفائها يلزم
انتفاء المعلوم ذهنا وخارجا فما يدريك لعل هذا بداهة الوهم كما زعم قوم انا نعلم ان طوفان نوح عليه السلام مثلا مقدم على بعثة موسى عليه السلام
ولو لم يكن فلك ولا حركة ثم انه منسوب الى بداهة الوهم لما دل البرهان على خلافه ١٢ منه لان كل واحد من الصورة الحاصلة ونقيضها من الموجودات
العقلية دون الموجودات الخارجية ١٢ منه الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم والصورة الحاصلة من الشيء مع عدم اعتبار الحكم
منه وعدم الصدق على تقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضها مع الحكم واعتباره منه


٦٥
الحواشي
المتعلقة بالصغرى المهندسة

مرادف للعلم وثانيها انه عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشئ مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشئ مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق باموراحدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى اخر ايجابا او سلبا

قوله مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة قوله وهو محتمل لوجهين آه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشئ مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشئ مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملايمتهما للساذجية ومقابله الحكم قوله وهو بهذا التفسير آه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين و التفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا قوله احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة او لا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر وسلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض قوله وفسر الحكم آه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ١٢ منه وفيه انه لم يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله ويظهر منه بحسب الصدق ايضا الا ان يقال بان النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ١٢ منه



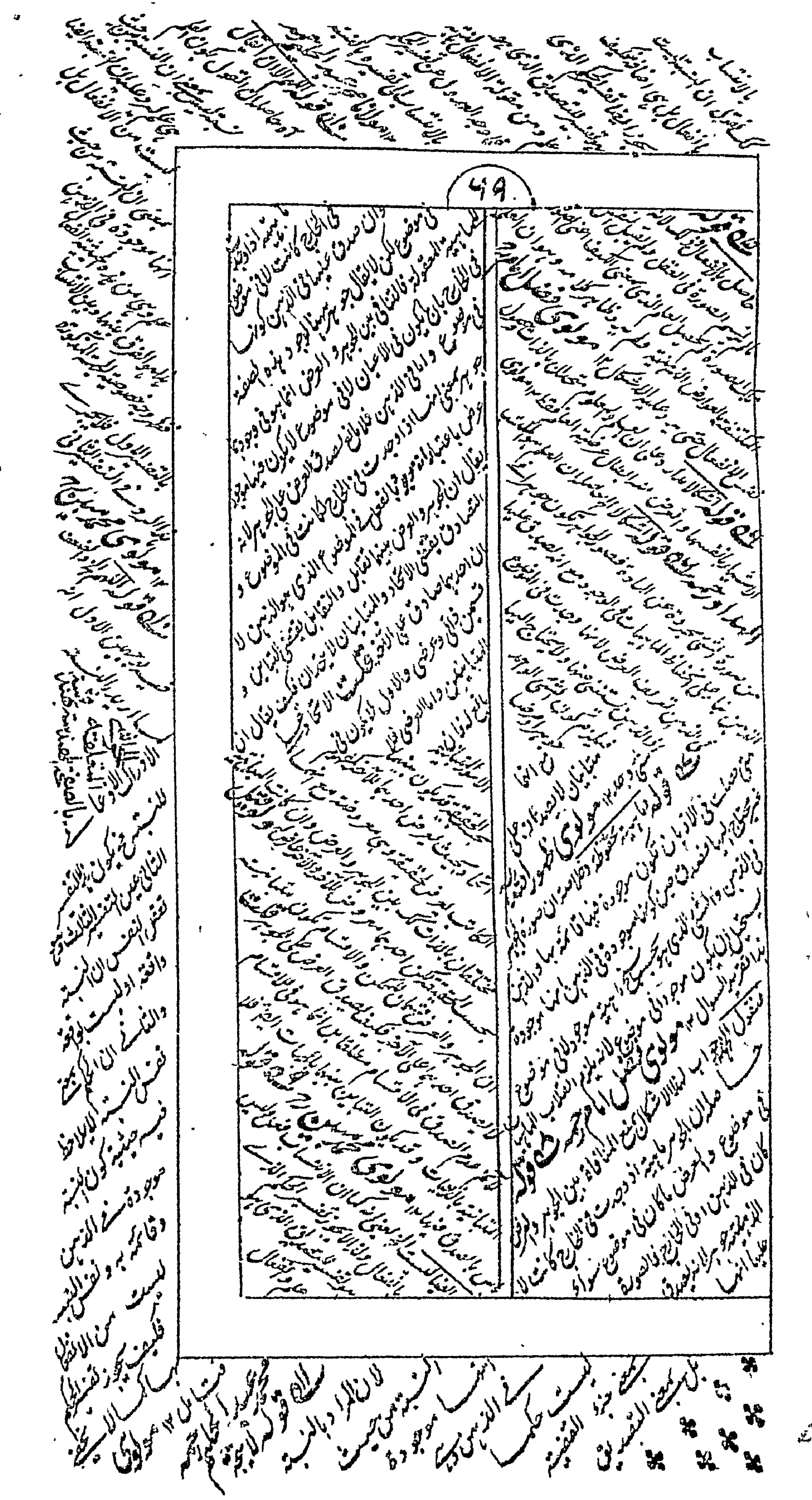
الحواشي
المتعلقة بالصفحة ٦٦

مع عدم اعتبار الاذعان والثاني مع اعتبار عدم الاذعان والاول اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لان العلم التصديقي هو العلم

وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة لان الانتساب لان الانتساب اضافة والعلم انفعال

قوله وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب اه لا يخفى ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال اه المذهب المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال اجاب ههنا اشكالا مشهورا اورده الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال لقائل ان يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا يكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد هو النسبة من حيث انها موجودة في الذهن ولا شك انها حينئذ تصير علما وانفعالا وهكذا العناية لا يتجه ما اورده في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير غير مناسب ١٢ منه



ای ان هذه الماهیة معقولة عن امر موجود فی الاعیان ان یکون لا فی موضوع واما وجوده فی العقل بهذه الصفة فلیس ذلک فی حده من حیث هو جوهر ای لیس حد الجوهر انه فی العقل لا فی موضوع بل حده انه سواء کان فی العقل او یکن فان وجوده فی الاعیان لیس فی موضوع انتهی ولا یخفی علیک ان القول بعرضیة الصورة الجوهریة مناف لحصر العرض فی المقولات التسع لان المقولات اجناس عالیة متباینة بالذات اللهم الا ان یکون مرادهم حصر الاعراض الموجودة فی الخارج

اشارة الی ان هذا الجواب غیر تام وذلک لان التحقیق عندهم ان الاضافة وغیرها من المقولات النسبیة لیست موجودة فی الخارج والصواب فی الجواب ان یقال مرادهم حصر الاعراض الموجودة فی نفس الامر والموجود فیها ههنا امران الحقیقة العلمیة والحقیقة الحاصلة فی الذهن من حیث هی هی وکل منهما مندرج فی مقولة الاولی فی مقولة الکیف والثانیة فی مقولة اخری من مقولة الجوهر وغیرها کما سینکشف عنک غطاؤه واما الحقیقة الحاصلة فی الذهن من حیث انها مکتنفة بالعوارض الذهنیة بان یکون التقیید داخلا والقید خارجا او بان یکون کل منهما داخلا ای المرکب من العارض والمعروض فلا شک انها من الاعتبارات الذهنیة ولیس لها وجود فی نفس الامر کما لا یخفی علی من له ادنی مسکة ولما کان الاطلاع علیه موقوفا علی کلام سیاتی بعد ذلک لم نورده واوردنا الجواب الغیر المرضی واشرنا الی عدم الارتضاء

۱۲ منه رحمه الله تعالی

ثم ذكر المحشي الجناب الضعيف المشار اليه بقوله اللهم آه ... مستعين ... الشرح ١٢ مولوي محمد ... ادام ...

الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهندسة
بهندسة

[illegible]

... الاعتباري وغير الاعتباري اعتباري اذ اعتبارية الجزء ... وعدم كون الجزء في نفس الامر يستلزم اعتباريته

وما اورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة مندفع لان الوحدة
ليست من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف
كما صرح به الفارابي في التعليقات حيث قال النقطة كيفية
في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم ههنا
اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون
الشئ الواحد جوهرا وكيفا مع انهما مقولتان وصدقهما على
شئ واحد ممتنع وقد اجاب عن الاشكالين بعض المتاخرين
بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر معلوم وحاصل
في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم
بالذهن وموجود في الخارج وحاصله كما يظهر بالتامل الصادق

ولا شك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة
مطابقة للمعلوم فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والثاني باطل و
الا يعود الاشكال ويرجع الى السفسطة لثبوته في الحاصل في الذهن فتعين
الاول فالقائم بالذهن شبح المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس
حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والاخر بالحاصل فليس
بمفيد كما لا يخفى منه

الحواشي

المتعلقة بالصفحة

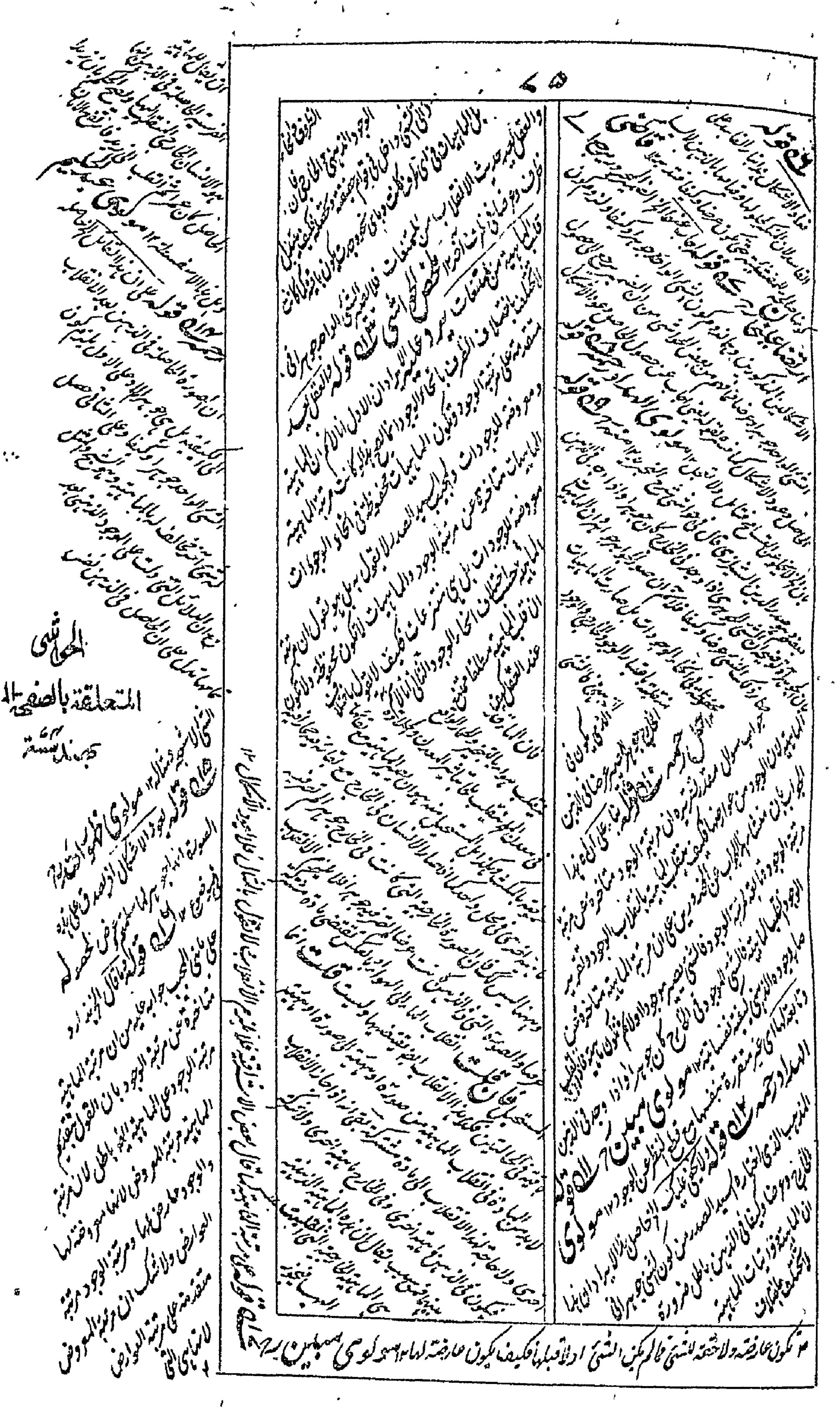
هندسة

٤٢

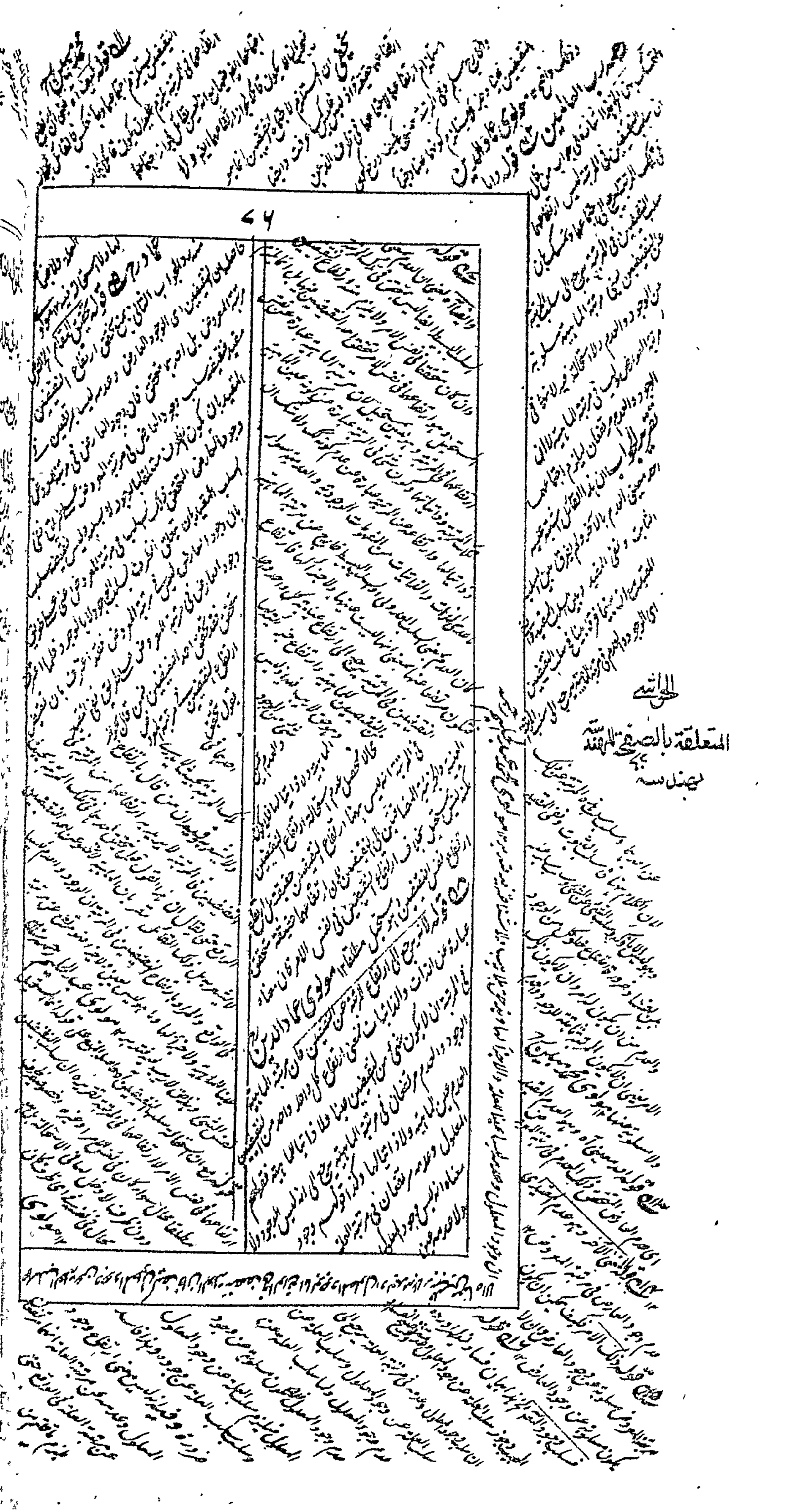
[illegible]

فالاول بالتقادم دون الترجيح والثاني بالحاصل دون الحقيقة لقتضين ... في دفع الجمع بين المذهبين لا انه ليس بمفيد

ان القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه فهو جمع بين
المذهبين وانت تعلم انه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق يقتضي
بامتناع ذلك بان يقال انا لا نعني بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك
ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فمنشأ
الانكشاف هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف
يلزم حصول الحاصل على انه يلزم ان يكون تلك الصورة علما وعرضا وكيفا كما
فعاد الاشكال واجاب عنها بعضهم بان الجوهر بعد ما وجد في الذهن يصير عرضا
وكيفا بناء على ان مرتبة الماهية متاخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا يخفى
عليك ان هذا المذهب خارج عن مسلك العقل ضرورة ان
الماهية وذاتياتها لا تختلف باختلاف الظروف وانحاء الوجود والعقل
يعد قلب الماهية من الممتنعات على ان هذا القائل اما ان يقول
بانتفاء الجوهرية او بقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا الى القول بحصول
الشبح والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وما قال ان مرتبة الوجود مقدمة على مرتبة
الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبة هنا مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض



الحواشي
المتعلقة بالصفحة ١٨


الحواشي
المتعلقة بالصفحة

ولا شك ان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العوارض

لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة
فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا مرتب لعدم العارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول
العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب
البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما عن المرتبة
وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة
يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما ترى ليس بمحال والتحقيق في المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب
الوجود فيها على ان يكون النفي للمقيد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها اعني النفي للمقيد فالقول بان الوجود ليس
في المرتبة بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول
بتحقق احدهما فيها من حيث لا يدريه مع ان استحالة سلب النقيضين ليست بخصوصية ظرف دون ظرف بل هو في نفسه
قبيح في اي ظرف كان كما تشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك
الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما
التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه
احد معنيي العدم بالمعنى الآخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب الثابت
والنفي المقيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلب سلبها عنه
وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون له مرتبة لا يكون لذلك الامر مرتبة
المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه ١٢ منه

لان نقيض الوجود من العوارض لانه عبارة عن السلب البسيط والعارض ثبت للمعروض ولا ثبوت للسلب البسيط بل العارض انما هو السلب العدولي لانه عبارة عن السلب

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون

تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة

ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين

يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار المشخص مثلا

وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت

في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان

ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك

ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا عليه

على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود

فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في

الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه وما وجد في

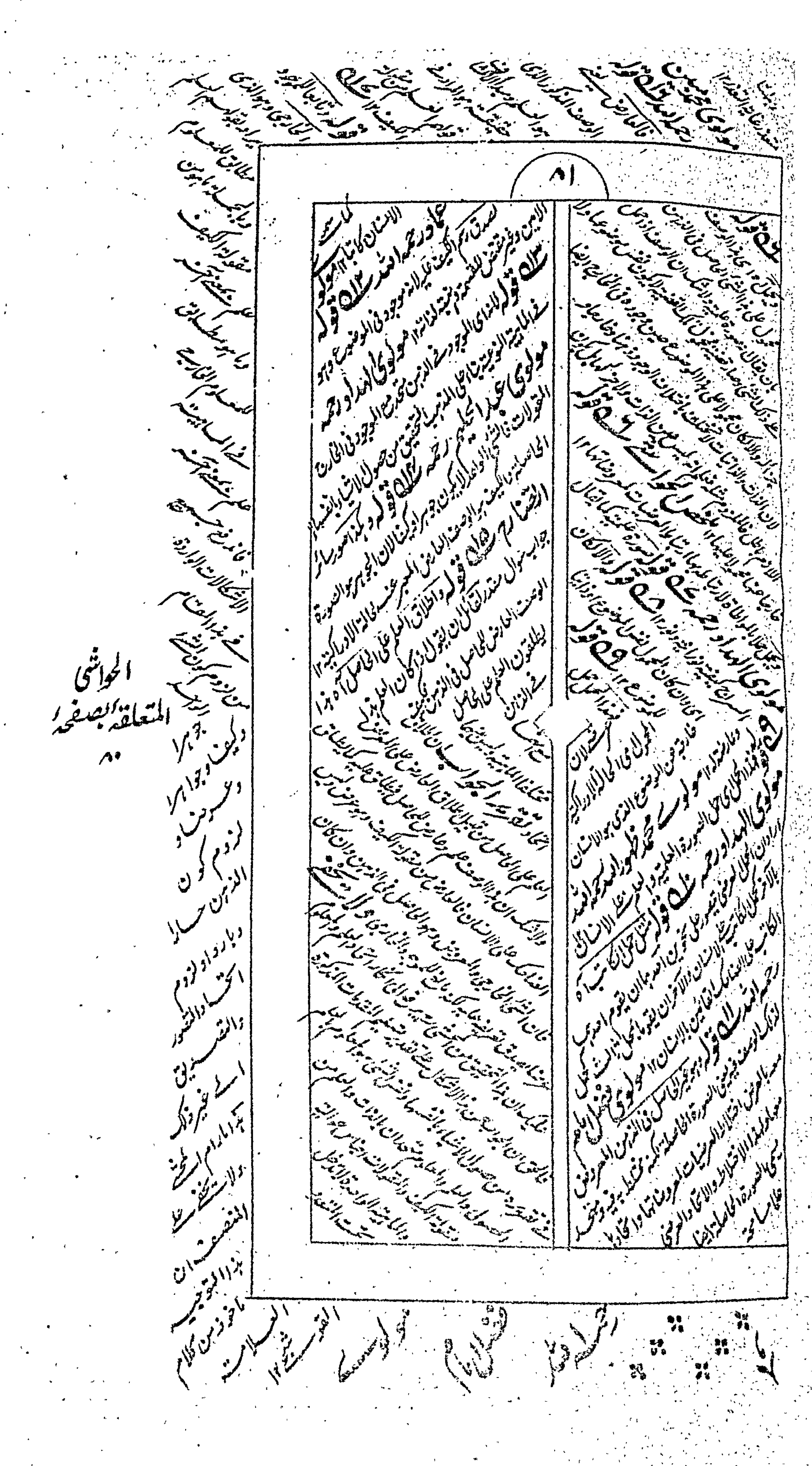
الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للموجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية

النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا

واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان

فالعارض ليس الا عرضا ومن مقولة الكيف والمعروض ليس الا عرضا وتابعا للموجود الخارجي ولقد اطنبنا

الكلام في هذا المقام اذ ههنا قد تحيرت الافهام واختلفت الاقوام وزلت الاقدام



خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم حمداً لمن شرف الانسان بالمنطق وفصاحة اللسان في التعليم لافادة ما في الجنان وصلوٰة
على سيد الانس والجان رفيع الشان سني المكان خاتم انبياء الزمان وعلى آله وصحبه الهادين الى سبل الجنان وبعد فان شرح
السيد الزاهد المتعلقة بالرسالة القطبية لما كانت من اجل الكتب المؤلفة في هذا الفن ولذلك اكب عليها درساً وتدريساً
الزمن وقد كانت طبعت مرة بعد اخرى لكن لم يتوجه احد الى حلها وتحشيتها بحيث تتضح بها مشكلاتها وتنحل معاقدها
فتوجه الفاضل الكامل فخر الاماجد والاماثل المولوي محمد الهداد خان الجهيروي المتوفى في رابع عشر شعبان من سنة ۲۹۴
بحيدر اباد الدكن باشارة استاذه مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله دار النعيم الى تحشيتها وفتح ابواب
معاقدها فجاءت بحمد الله كما تروق النواظر وتجلو البصائر وقد طبعت تلك النسخة في المطبع النظامي في سنة
فافادت الطلبة ونفعت الكملة ولما لم تبق الآن نسخة منها عند التجار وايدي الطلبة والكملة بواسطة اليها توجه الجناب
محمد خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي الى طبعها مرة ثانية في مطبع معروف بانوار محمدي فتم طبعها
بالاهتمام بصحتها في المطبع المذكور في شهر ذي القعدة بشهور سنة ۱۳۰۱ احدى وثلث مائة بعد الالف من الهجرة النبوية
صاحبها افضل صلوة وازكى تحية باهتمام محمد تيغ بهادر سلمه الله تعالى وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد

كشف الرموز المرقومة في الحواشي الكاشفة للخبايا والغواشي

بحر	ملتقط من حواشي بحر العلوم مولانا عبد العلي المرحوم غفر له الله الحي القيوم
حسن	رمز من حاشية ملا حسن افيض عليه شآبيب الرحمة والمنن
عماد	شارح عن شرح مولانا عماد الدين اعلى الله درجته في اعلى عليين
مبين	كناية من تعليقات مولانا محمد مبين بعثه الله في زمرة الشهداء والصالحين
ظهور	مشعر عن الحل لمولانا ظهور الله برد الله مضجعه وطاب ثراه
ولي	اشارة الى تحرير مولانا ولي الله جعل الله الجنة مثواه
فضل	تنبيه على افادات مولانا فضل امام صير له الله دار المقامة دار السلام
احمد	اشعار عن حواشي قاضي احمد علي السنديلي غفر له الله العلي
رستم	منبئ عن تحريرات مولانا رستم علي غفره الله القوي
ارتضا	كاشف عن شرح قاضي ارتضا علي خان اسكنه الله بحبوحة الجنان
عبد حل	مرموز الحل الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم
ملخص	ايماء الى خلاصة الحواشي للعلماء الاعلام اقامهم الله في وسط دار السلام
الهداد	مشار به الى فوائد جديدة وعوائد مفيدة لمولانا الهداد خان ادخله الله دار الجنان